



## نموذج استرشادي مقترح لتحقيق التنمية الإقليمية للمساعدة في الخروج من الوادى الضيق بمصر

أحمد عواد جمعه عواد، إسلام غنيمي إبراهيم

قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة بشبرا

Received 24 August 2017; Accepted 20 September 2017

### ملخص البحث

بدأت مصر بعد ثورة يناير 2011 وبعد إستقرار الأوضاع بها فى مسيرة التنمية على الرغم من وجود بعض الصعاب، لكن جرى التغلب عليها فى الوقت الحاضر، وبدأ المفكرون والعلماء فى عرض مشاريع وسياسات عمرانية كانت قد عرضت فى الفترات السابقة وبعض هذه المشروعات بدأ العمل فيها على أرض الواقع بالفعل، وقد طرحت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى مشروع تنمية مصر 2052 وهذا المشروع يتبنى تنمية عدة محاور وهي: (محور قناة السويس – محور البحر الأحمر – محور البحر المتوسط – محور تنمية سيناء – العاصمة الإدارية الجديدة).

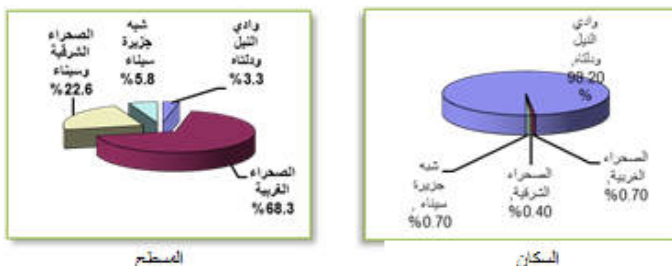
وهدف هذا المشروع هو التغلب على الزيادة السكانية التى من المتوقع أن تصل إلى 145 مليون نسمة، ويناقش هذا البحث طرح خاص بتنمية أحد هذه المحاور وهو محور البحر الأحمر من منظور التنمية الإقليمية المعتمدة على إستراتيجيات ونظريات التنمية الإقليمية التى تعتمد أيضاً على تجارب الدول السابقة التى حققت تقدماً واضحاً، وذلك بالتوصل إلى إطار منهجى إسترشادى لتنمية الأقاليم، ويتم التركيز فى هذه الدراسة على أحد الأقاليم الموجودة بمحور البحر الأحمر وهو إقليم جنوب الصعيد، حيث أنه ثانى إقليم فى مصر من حيث المساحة ويمثل نسبة 16.17% من إجمالى مساحة مصر وتعداد السكان به لايتعدى 4% من إجمالى السكان.

وسيتم دراسة أحد المناطق الهامة بهذا الإقليم والمليئة بالإمكانيات والثروات الطبيعية والتى تطل مباشرة على البحر الأحمر وهي منطقة راس بيناس بحيث تصبح هذه المنطقة أحد أقطاب النمو وتصبح عاصمة للإقليم وتكون جاذبة للسكان. ويتم التطبيق على هذه المنطقة الإطار المنهجى الإسترشادى الذى تتوصل إليه الدراسة النظرية وصولاً بعدها إلى نموذج مقترح استرشادى لتنمية هذا الإقليم. وبعدها يمكن التكرار فى باقي الأقاليم المشابهة التى يتوفر بها ثروات طبيعية ليصبح بها مدن (أقطاب نمو) وذلك للمساهمة فى عمل تنمية إقليمية حقيقية فى الأقاليم المهمشة تعمل على إجتذاب السكان من الوادى الضيق إليها. بحيث يحدث التوازن بين تعداد السكان وبين المساحة المقيمين عليها فى مصر.

### 1. المقدمة

بالرغم من أن مصر خاضت تجارب عديدة فى إنشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية بهدف تحقيق أبعاد إستراتيجية تنموية عمرانية وبيئية وسياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنه مازال العمران يتركز فى الوادى الضيق، ويكفى الإشارة إلى أن الأعداد السكانية التى قاربت 90 مليون والتي تتزايد بمقدار 1.5 مليون نسمة كل عام تشغل مساحة فى حدود 6% من المساحة الكلية ويبرز الإختلال الهيكلى بين السكان والمكان بالنظر إلى توزيع الأحجام السكانية على المسطحات الأرضية، فوادى النيل وادلتاه تبلغ مساحته 3.3% من مساحة مصر [1] ويقطن به 98.2% من جملة السكان فى حين أن الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء تصل مساحتها إلى 28.4% ولايقطن بها سوى 1.1%، وكذلك الصحراء الغربية البالغ مساحتها 68.3% من إجمالى مساحة الجمهورية تضم أعداداً سكانية قليلة ومبعثرة لا تتعدى 0.7% من جملة السكان، وبالتالي نجد أن الأقاليم الموجودة فى الوادى مزدحمة بالسكان وتعانى من مشاكل فى الكثافة

السكانية ونقص الخدمات والمعدلات شكل رقم (1)، بينما نجد أن الأقاليم الأخرى والبعيدة عن الوادى تعاني من قلة الأعداد وعدم وجود تنمية حقيقية بها. ونجد أن الإسهامات التى تتبنى الحلول فى تلك القضية تعتمد على وسائل التسكين مثل إعداد حلول للتزاحم المرورى ومحاولات استيعاب الزيادة السكانية فى طرح مشروعات إسكان جديدة فنجد أنها طول وقتية، وبالرغم من أن هذه الفترة فى مصر يوجد طفرة فى العمران المصرى وذلك من خلال شق المحاور العرضية التى تخدم العاصمة الجديدة وإقليم قناة السويس وغيرها من المشروعات الهامة، إلا أنه مازلنا نحتاج للكثير من الإسهامات البحثية فى وضع حلول استراتيجية تعتمد فى المقام الأول على تنمية الأقاليم فى مصر وفتح مجالات تنمية حقيقية بها بحيث نصل إلى تفرغ الوادى الضيق وتحقيق الأتزان بين الأعداد السكانية والمساحات المعمورة فى مصر.



شكل رقم (1): هيكل التوزيع الإقليمي للسكان ومساح الأراضى المصرية

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، التعداد العام للسكان عام 2006-وصف مصر بالمعلومات، الإصدار السابع، مارس 2007 [2] - السياق التاريخى لتطور مفهوم التنمية من النموالى الاستدامة

### 1.1. المشكلة البحثية

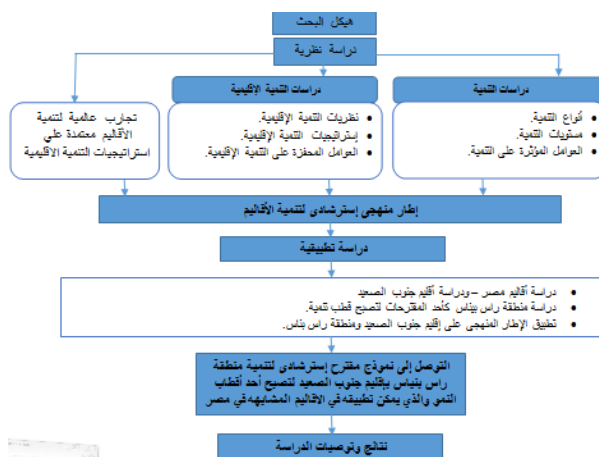
يعانى المجتمع العمرانى المصرى من إختلال واضح فى حجم السكان وعلاقته بالمساحة الأرضية المستغلة، حيث أن أعداد السكان تتزايد بمعدلات ضخمة، وقد حقق النمو السكانى طفرة كبيرة تجاوزت 400% فى خلال الثمانين عاماً الماضية 1927 – 2006 بينما لم يتعدى مساحة المعمور المصرى 79% وتصب هذه الزيادة فى النطاقات الموجودة حول الوادى الضيق، لذلك أصبحت أقاليم الدلتا مكتظة بالسكان وتعانى من نقص شديد فى الخدمات وتعانى أقاليم كثيرة أخرى فى مصر من قلة الأعداد، حيث من المتوقع أن يصل النمو السكانى عام 2052 إلى قرابة 145 مليون نسمة. فالسؤال هنا أين سيتم إستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة خلال الأربعة أو الخمسة عقود القادمة؟ وماهو التوزيع الإقليمي للزيادة السكانية؟

### 2.1. هدف البحث

الإستمرار فى وضع سياسات مستقبلية للعمران على المستوى الإقليمي، حيث تعتمد هذه السياسات على تنمية الأقاليم فى مصر وذلك من خلال الإستراتيجيات والنظريات الخاصة بتنمية الأقاليم التى تتناسب مع العمران فى مصر، والتى تعمل على توازن العلاقة بين النمو السكانى والحيز المكاني.

### 3.1. منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الإستقرائى فى الدراسة النظرية فى محاولة للوصول إلى إطار منهجى إسترشادى لتنمية الأقاليم وذلك من خلال دراسة النظريات والإستراتيجيات الخاصة بالتنمية الإقليمية، ثم المنهج التحليلى لدراسة حالة إقليم جنوب الصعيد ومنطقة راس بيناس بحيث تصبح أحد أقطاب التنمية مستخدمين ماتوصلت إليه الدراسة النظرية، وذلك حتى نصل إلى نموذج مقترح إرشادى لتنمية هذا الإقليم والذي يمكن ان يطبق فى الأقاليم المشابهة فى مصر، وذلك للمساهمة فى دعم التوجه نحو الخروج من الوادى الضيق وتنمية الأقاليم فى مصر لتوازن النمو السكانى المتوقع. ويوضح الشكل رقم (2) مراحل إعداد هذا البحث.



شكل رقم (2): هيكل البحث

هذا البحث يشتمل على دراسة نظرية ودراسة تطبيقية وكلاهما تتضمن ما يلي من النقاط البحثية الرئيسية التالية:

## 2. الدراسة النظرية

### 1.1.2 دراسات التنمية

أوضح الإقتصاديون المفهوم الحديث للتنمية بأنها ليست مجرد عملية نمو إقتصادي فقط بل هي عملية جامعة وشاملة تغطي الإنتاج وزيادته والخدمات، وكذلك أنماط السلوك الإجماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية التي لها أثرها في تحديد أولويات التنمية، ويشمل مجال التنمية المجالات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها من المجالات التي تعبر عن مستوى المعيشة وبخاصة المجالات العمرانية والديموجرافية والتي يجب أن تتفق مع بعضها لتحقيق التنمية المستدامة ولتحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت الحاضر والمستقبل أيضاً بشرط الحفاظ على الموارد والبيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

#### 1.1.2.1 مستويات التنمية [3]

يمكن القول إن هناك ثلاث مستويات للتنمية:

- تنمية قومية (National Development): وهي على المستوى القومي، أو على مستوى الدولة ككل.
- تنمية إقليمية (Regional Development): وهي على مستوى الإقليم أو جزء من الإقليم.
- تنمية محلية (Local Development): هي على مستوى المحليات الصغيرة أو البلديات (Municipalities).

#### 2.1.2 أنواع التنمية [4]

- التنمية الإقتصادية (Economic Development): هي مجموع الإجراءات والتدابير المعتمدة الغير متروكة للسياسة الفعلية للعرض والطلب والتي تتمثل في تغيير بيانات وهيكل الإقتصاد القومي وهي تشمل القطاعات الإقتصادية لأي دولة أو إقليم، ويقصد بالتنمية الإقتصادية أيضاً تحقيق الزيادة في دخل الفرد الحقيقي وليس النقدي عبر فترة محددة من الزمن وهي فترة خطة التنمية.
- التنمية الإجتماعية (Social Development): هي تعظيم للإنتاجية وليس فقط رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق التقدم الإقتصادي والإجتماعي، وهي تختص بالعامل البشري والسكان لتحقيق أكبر فائدة إجتماعية له (Social benefit).
- التنمية العمرانية (Urban Development): فالبعد العمراني هو الوعاء الذي يحتوي على المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وهو غير ويتغير بالأبعاد الإقتصادية والإجتماعية.

وهناك تنمية إقليمية (Regional Development): وهي نوع من التنمية تشمل الأنواع الثلاثة السابقة إذ أنها تعمل على تنمية كل قطاع من القطاعات ثم توظيفه وإيجاد البعد المكافئ له Spatial plan إما في محلات

عمرانية مثل (توطين للزراعة - للصناعة - للسكان).

### 3.1.2. العوامل المؤثرة على التنمية (Factors affecting Development) [4]

التنمية عملية حركية تؤثر فيها مجموعة من العوامل سواء عوامل إنسانية أو تقنية أو إجتماعية أو إقتصادية والتي نوضحها كما يلي:

- أ- عامل المعرفة (Knowledge): حيث بدونها تكون التنمية عشوائية، وتتم المعرفة عن طريق البحث العلمى من خلال جهات ومراكز بحثية.
- ب- عامل الابتكار (Innovation): حيث أن لكل إقليم خصائص وإمكانيات، وكل دولة لها خصائص فهي عملية غير تكرارية، لذلك يلزم عملية التنمية قرارات إبتكارية تخص الحدث وتخص الحالة.
- ج- توظيف رؤوس الأموال (Capital Investment): حيث الإستفادة الكاملة من جميع الطاقات والإمكانيات الموجودة بالإقليم أو بالدولة، حيث أن هذه الإمكانيات يمكن أن تكون أموال لدى النولة أو المستثمرين أو أن تكون موارد وثروات طبيعية، لذلك تحتاج هذه الإمكانيات إلى التوظيف الجيد الذى يضمن العائد المكافئ والمستدام لها.
- د- عامل السكان (Population): حيث أن الإنسان هو الهدف الأول لعملية التنمية ولا بد وأن تخدم سياسات التنمية فى المقام الأول الإنسان، وكذلك أن تهتم السياسات بتحقيق الإرادة الكافية لدى السكان حتى نصل إلى التكامل بين السياسات والإنسان، وبعدها ينتج السكان الأشخاص المبدعين والمفكرين وهم أساس عملية التنمية.

### 2.2. مفاهيم نظرية عن الإقليم

#### 1.2.2. تعريف الإقليم: [5]

وتعنى كلمة إقليم أنها منطقة معينة من الأرض تتميز عن غيرها من الأراضى المجاورة، ويرى أحمد خالد علام أن الإقليم عبارة عن وحدة طبيعية جغرافية إقتصادية إجتماعية يتكون من عدة أجزاء مرتبطة مع بعضها بينهما تناسق وتكامل وكل جزء فيها له مكانة حسب أهميته والوظيفة التى يؤديها، ويتحدد شكل وهيكل الإقليم من ثلاثة عوامل أساسية وهي:

- العامل الجغرافى ويشمل (المناخ - الطقس - درجات الحرارة - طوبوغرافية الموقع).
- العامل الإجتماعى ويشمل (حضارة السكان وتاريخهم - نمو السكان - اللغة - التقاليد).
- العامل الإقتصادى ويشمل التنمية الإقتصادية بنوعها (تنمية مباشرة - تنمية غير مباشرة).

#### 2.2.2. تعريف العناصر الإقليمية العمرانية وأهميتها: [6]

هى الأماكن المجهزة لتوفير خدمة معينة لمجموعة من الأفراد على مستوى أعلى من مستوى المدينة أى تخدم المدينة ومحولها من تجمعات عمرانية فى حدود نطاق تأثير المدينة ومدى إتصالها بالتجمعات المحيطة. أى كلما إمتد نطاق تأثير الخدمة خارج التجمع الموجودة فيه كلما جاز تسميتها خدمة إقليمية، وتوضح أهمية القوى الإقليمية العمرانية (العناصر الإقليمية العمرانية) من تفرّد نوع الخدمة التى توفرها مثل (الجامعات - المستشفيات التخصصية - والخدمات الترفيهية الكبيرة - وخدمات الإتصال والنقل كالمطارات والنقل البري والموانئ الإقليمية والمناطق الصناعية الإقليمية). وكل هذه العناصر لها دور كبير فى جذب السكان إليها وبالتالي تتحرك المدينة باتجاهها.

### 3.2. التنمية الإقليمية

#### 1.3.2. مفاهيم التنمية الإقليمية [7]

تستخدم كلمة التنمية الإقليمية حالياً كمصطلح بديل لكلمة التخطيط الإقليمى والتنمية الإقليمية عبارة عن تنمية شاملة تشمل كل القطاعات الإنتاجية على مستوى الإقليم أو جزء من الإقليم بحيث تصبح كنموذج للتنمية يطبق على باقى أجزاء الدولة

ومن أهم أهداف التنمية الإقليمية التقليل من الفوارق الإقليمية سواء بين الأقاليم بعضها البعض ( Interregional Inequities) أو بداخل الإقليم الواحد الناتجة عن تركيز السكان والأنشطة فى مناطق معينة دون الأخرى.

تعريف John N. Friedman للتخطيط الإقليمي: [8] يتضمن العملية والأساليب العلمية التي يتم في ضوءها اتخاذ مجموعة متكاملة من القرارات بهدف الإسراع بعجلة التنمية للأقاليم بطريقة سليمة بحيث تحقق الأهداف المرسومة في صورة برامج ومشروعات وإنتاجية استثمارية وإستهلاكية في منطقة معينة وفترات زمنية محددة. وذلك من خلا المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق استغلالها والتحكم في نقل السلع والمواد الخام وتطوير البيئة لكي تتماشى مع مطالب المجتمع.

### 2.3.2. نظريات التنمية الإقليمية

يحدد دائماً موقف التنمية من خلال الهيكل التنظيمي للعملية التخطيطية الكاملة من ناحية أن العملية التخطيطية تمر على مستويات تخطيطية مختلفة (المستوى القومي-الإقليمي-المحلي) والعمل مستمر على هذه المستويات في وقت واحد مع العلاقات التبادلية بينها. فإن أي حال فإن أي محاولة لإعادة تخطيط الإقليم والنهوض بمستواه الإقتصادي والاجتماعي لابد وأن تتركز في المقام الأول على خلق قاعدة إقتصادية قادرة على التصدي للتحديات الحالية وفتح مجالات متعددة للعمل المنتج.

ونجد انه ليس هناك حتى الان نظرية عامة محددة للتنمية الإقليمية متفق عليها ولكن هناك محاولات لصياغة نظريات لتفسير نمو الإقليم اشتهر منها بصفة خاصة النظريات الآتية:

#### 1.2.3.2. نظريتي القطاع والقاعدة التصديرية الكبرى:

- نظرية القطاع [9]: يعتمد الإقليم في نموه على صادراته من الأنشطة التي يمكن أن تتواجد في الزراعة أو الصناعة أو السياحة أو خدمات النقل أوحتى الخدمات الحكومية، وكذلك الإستفادة من الإمكانات الطبيعية من الموارد الوفيرة حيث تعمل على استغلالها كالموانئ والموارد السياحية ومناطق الثروات التعدينية، وأنه عن طريق استغلال تلك الموارد سوف تزيد صادرات الإقليم وتحدث أثراً جانبية فترتفع أجور العاملين من أبنائه وتنشط حركة الهجرة إليه.
- نظرية القاعدة التصديرية: يرجع إلى مايقوم به الإقليم من أنشطة تصديرية أو يرجع إلى تواجده صناعات تصدر إنتاجها إلى أجزاء من الخارج، وبمعنى آخر نمو الإقليم هو قيامه بخدمات وأنشطة لغيره من المساحات المحيطة به سواء في الداخل أوفى الخارج.

#### 2.2.3.2. نظرية مراحل النمو الإقليمي [9]

تهتم هذه النظرية بأسس نظرية مراحل النمو الإقتصادي التي وضعها روستولتفسير مراحل النمو الإقتصادية الكلية، وطبقاً لهذه النظرية يمر النمو الإقليمي بأربعة مراحل هي:

- أ- مرحلة اللإقتصاد الإقليمي الأولى شبه المنغلق على نفسه أو المكتفى ذاتياً.
- ب- مرحلة التخصص في إنتاج بعض السلع الأولية للتصدير.
- ج- مرحلة ظهور بعض الأنشطة الصناعية في قطاع الصناعات التعدينية وكذلك بعض الصناعات التحويلية البسيطة المعتمدة على المنتجات الزراعية أساساً مثل (صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية).
- د- مرحلة النمو المتميز لأحد الأنشطة الصناعية المعقدة وما يترتب عليه من تخصص في قطاعات الصناعات التحويلية وبدء إنتاج بعض السلع الإنتاجية وبعض السلع الإستهلاكية المعمرة.

#### 3.2.3.2. نظرية تنمية الإقليم من الخارج (أقطاب النمو) [9]

حيث أن النمولا يحدث في جميع الأماكن في وقت واحد وإنما يظهر بدرجات متفاوتة في مواقع تمثل أقطاباً أو مراكز للنمو ينتشر منها عبر قنوات متعددة إلى مواقع أخرى وإلى كافة جوانب الإقتصاد القومي، وتؤكد هذه النظرية أنه لإتمام عملية تنمية الإقليم فلا بد أن تكون هناك علاقة واتصال بينه وبين إقليم آخر أو أكثر، وإن همزة الوصل بين الإقليمين تتمثل في التجارة التي تؤدي بالضرورة إلى تنمية الإقليم الأفقر ويأتي ذلك بالطبع من خارج الإقليم.

وعملية التنمية الإقليمية تعتمد على وجود قطب تنمية، حيث أن تنمية هذا القطب تؤثر على تنمية الأقاليم التي تقع في نطاق نفوذه.

#### 4.2.3.2. نظرية مناطق الأسواق ونظرية التجمع

نظرية مناطق الأسواق تتركز حول شرح ظاهرة التجمع السكاني وتمركز الأنشطة وأحجامها المختلفة بما يوفر لكل مستوى سوقاً خاصاً به، أما نظرية التجمع فتتجت من الأسباب والعوامل وراء إستمرار نمو الأحجام

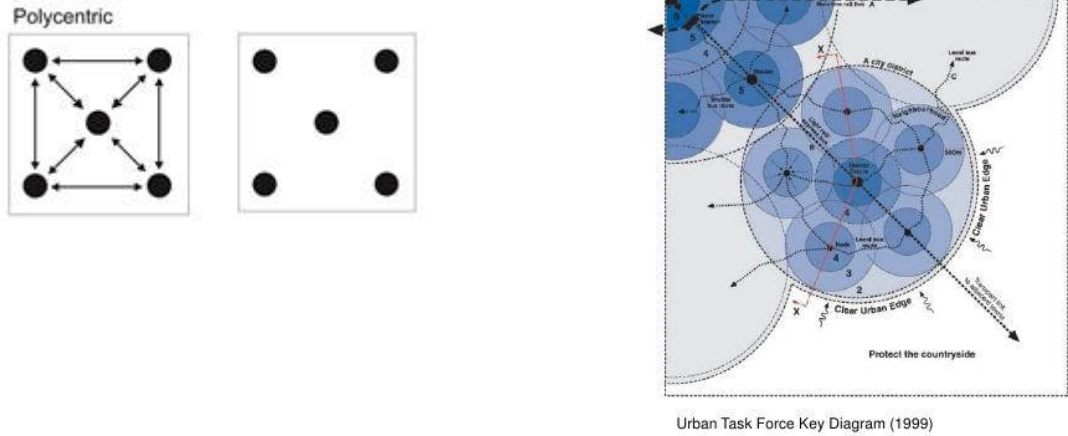
الكبيرة من التجمعات السكانية أي نمو المدن الكبرى وتوافر سوقاً ما في بقعة ما يساعد على جذب أنشطة إليه وذلك لتوافر الطلب على إنتاج تلك الأنشطة وتواجد الطلب أو إمكانية تواجده تقلل من عنصر المخاطرة.

### 3.3.2. إستراتيجيات التنمية الإقليمية [10]

تعنى استراتيجية التنمية الإقليمية بإدارة شؤون التنمية بالأقاليم وتهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكانها كما تهدف لتحقيق التغيرات الهيكلية الإقليمية التي يمكنها من إظهار قدراتها الكامنة أي أنها تمثل القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسائل تنفيذها وهي ترتبط أساساً بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة.

#### 1.3.3.2. إستراتيجية الانتشار [11] (Polycentric Strategy) شكل (3)

وهي تعتمد على توزيع الإستثمارات والسكان والأنشطة على الأقاليم المختلفة سواء تم هذا الانتشار والتوزيع بطريقة متعادلة أو غير متعادلة وذلك من أجل درجة من النمو في مختلف الأقاليم، وتحقق هذه الإستراتيجية درجة من العدالة (الشكلية) من حيث توزيع المشروعات على الأقاليم المختلفة، ولقد انتهجت بريطانيا هذه الإستراتيجية منذ الثلاثينات، حيث أقيمت المدن الجديدة الإنجليزية بهدف وقف تيار الهجرة إلى لندن من الأقاليم المختلفة في شمال إنجلترا وويلز وتخفيف الضغط عن العاصمة.



#### شكل رقم (3): استكتشات توضيحية لاستراتيجية الانتشار

المصدر: <https://www.slideshare.net/DuncanSmith/polycentric-cities-and-sustainable-development> [12]

وقد استند مؤيدو استراتيجية الانتشار المكاني إلى مجموعة من المبررات أهمها:

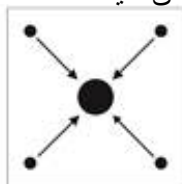
- استراتيجية الانتشار المكاني من شأنها استغلال المقومات والإمكانيات الاقتصادية بما سهم في تحقيق قدر من النمو الاقتصادي.
- تحقق استراتيجية الانتشار قدراً مقبولاً من التوازن بين اعتبارات التنمية الحضرية والتنمية الريفية وانعكاسها على النمو الحضري.
- استراتيجية الانتشار تسهم في التخفيف من ردود الفعل السلبية الناجمة من تضخم المدن وعن التحضر المتزايد (مشكلات التلوث، البنية الأساسية، انتشار المناطق العشوائية، عدم توافر فرص العمل).

#### 2.3.3.2. إستراتيجية التركيز [13] (monocentric strategy) شكل (4)

يرى بعض الاقتصاديين أن إستراتيجية التركيز هي أنسب الإستراتيجيات بالنسبة للدول النامية، وهي تقوم على أساس تركيز الموارد والجهود في أكبر المدن (عدد محدود من مدنية أو اثنتين)، وهي تقوم على أساس تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة بحيث تقوم بتركيز تلك الموارد والجهود والاستثمارات للأنشطة التي تحقق أقصى كفاءة ممكنة في مناطق معينة ذات مزايا توطنية.

وقد استند مؤيدو استراتيجية التركيز إلى مجموعة من المبررات أهمها:-

- تطبيق مفهوم الكفاءة يعنى تخصيص الموارد الاستثمارية سواء الخاصة أو العامة على النحو الذي يكفل تعظيم العائد على الاستثمار وبالتالي تعظيم الناتج القومي وبالتالي تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.
- إن التكلفة المادية لنمط تخصيص الموارد وفقاً لمفهوم الكفاءة سوف تكون أقل من التكلفة المناظرة في حالة تبنى المفاهيم الأخرى نظراً لإمكانية تعظيم الاستفادة من البنية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والعمرانية وهياكل البنية الأساسية القائمة وما تنتجه التواجد المشترك لهذه الهياكل من وفورات إيجابية.
- إن تقنيات الاستثمارات عن طريق إعادة توطين الأنشطة المركزية في مناطق أخرى مختلفة أو نائية لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق حيث تفتقد هذه الأنشطة مقومات النجاح التي كانت تحظى بها بمواقعها المركزية السابقة.



Monocentric



Monocentric City

شكل رقم (4): استكشاث توضيحية لاستراتيجية التركيز

المصدر: [https://newhavenurbanism.files.wordpress.com/2015/06/figure-1\\_-\\_types-of-regional-organization.jpg](https://newhavenurbanism.files.wordpress.com/2015/06/figure-1_-_types-of-regional-organization.jpg) [14]

### 3.3.3.2. إستراتيجية الإنتشار بطريقة مركزية (أقطاب النمو) [13]

تستند هذه الإستراتيجية إلى فكر أقطاب النمو، ووفقاً لها يتم إختيار عدد محدود من المناطق التي تتمتع بإمكانيات النمو الإقتصادي، ويتم تكثيف جهودات التنمية بها بحيث تصبح قطباً للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها، وعليه ينمو ويشع النمو إلى هذه المناطق عن طريق مجموعة من الأنشطة القائمة المتكاملة والمتوتنة في القطب، والتي تربطها مجموعة من العلاقات الفنية، ويتطلب نجاح هذه الإستراتيجية وجود لا مركزية إدارية وتوافر الهياكل الأساسية (البنية الأساسية) والخدمات من أجل ضمان الترابط بين أقطاب النمو والأسواق، أما إستراتيجية الإنتشار بطريقة مركزية (أقطاب النمو) فهي تعمل على تركيز الإستثمارات في أكثر المدن إتساعاً، وهوما يطلق عليه القطب المضاد، أو تعمل على توزيع الإستثمارات على عدد مختار من المناطق (أقطاب نمو) التي تتسم بمميزات تؤهلها للنمو بحيث تنمو وتنشع التنمية حولها، ومن الأمثلة الواضحة التي أخذت بأسوب القطب المضاد في إسلام آباد (روالبندي) وفي نيودلهي (دلهي) وفي بومباي الجديدة (بومباي) وريودي جانيرو (بوينس أبرس)، كما تعتبر إيطاليا من الأمثلة الواضحة التي طبقت النمو على سياسات التنمية للأقاليم المختلفة وخاصة في الجزء الجنوبي من البلاد.

وقد استند مؤيدوا هذه الاستراتيجية إلى أنها:

- تأخذ في الاعتبار أهمية البعد المكاني من خلال الربط بين تحليل النمو الاقتصادي الإقليمي وتحليل الهيكل المكاني للأنشطة.
- إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية من قبل الدولة وذلك لحل المشاكل الإقليمية والاقتصادية عن طريق تنمية المناطق المختلفة وتحويل الكثافة السكانية من المناطق المكتظة إلى مراكز النمو الجديدة.
- تتم عملية التنمية داخل قطب النمو من خلال اثر قوة الوفورات فيؤدي تدفق الاستثمارات وتعظيم المميزات النسبية للوحدات المنتجة بالمقارنة بالوحدات الموجودة في الأقاليم الأخرى.

### 4.3.2. العوامل المحفزة للتنمية الإقليمية [13]

#### 1.4.3.2. الأرض والموارد الاقتصادية

هي مصدر طاقة يتيح لنا إنتاجاً زراعياً، موارد أولية مختلفة سواء في ظاهرها أو باطنها من معادن مختلفة، وهي عنصر من العناصر الأساسية اللازمة للعمليات الإستثمارية في تشييد المصانع والمساكن... الخ، وكذلك تتيح المرافق المختلفة من طرق وحدائق عامة وغير ذلك.

### 2.4.3.2. العمالة

العمالة سبباً في اتجاه الخطط العمرانية للدولة إلى إستغلال الأراضي الصحراوية في إقامة المشاريع والمخططات العمرانية الجديدة، وهي العنصر الثاني من عناصر الإنتاج، فلا بد من إرتباط الأرض بالعمالة ويتأكد ذلك في حقيقة المقارنة بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة إقتصادياً كاليابان مثلاً، فالبلاد النامية يتوافر لها إمكانيات كبيرة في الموارد الطبيعية بما ييسر لها زيادة معدل نمورأس المال، ومع ذلك لم تصل في مدى تقدمها إلى البلاد المتقدمة التي تعتبر فقيرة نسبياً في مواردها الأولية إلا أنها غنية بزيادة إنتاجية عمالها، فالعبرة ليست بعدد العمال وإنما بكفاءة العامل وإنتاجيته التي تقاس بالزمن.

### 3.4.3.2. رأس المال

رأس المال إما أنه ثابت ويتمثل في الآلات والمباني التي تستخدم كوحدة تنتج السلع والخدمات ويتميز عموماً بإستمرارية بقاءه، وإما أن يكون رأس المال متداول ويتمثل أساساً المستلزمات الإنتاجية اللازمة للعمليات الإنتاجية.

### 4.4.3.2. المنظم (الإدارة)

فالعلمية الإنتاجية لاتعتمد على العنصر البشري الوحيد وإنما تحتاج إلى نوع من التنظيم لها، فعملية إتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بالإنتاج تحتاج إلى الإدارة السليمة والإشراف والمتابعة على التنفيذ لتحقيق الأهداف المرجوة، ويتضمن هذا العامل تطور التشريعات والقوانين المنظمة للعملية التنموية من زمن لآخر.

### 5.4.3.2. البنية الأساسية

وأهم عنصر بها هي الطرق حيث لاتقتصر وظيفتها الآن على نقل المركبات والرحلات فحسب بل أصبحت يمر من خلالها البنية التحتية من شبكات مرافق المياه والصرف الصحي والبنية السطحية من شبكة الكهرباء والإتصالات.

### 6.4.3.2. السوق

ويتمثل في التغيرات التي تحدث في الأسواق سواء على المستوى المحلي أوالدولي مثل إتفاقية الجات الدولية وغيرها، ويعتبر من أهم العوامل المحفزة للتنمية وذلك لضمان العائد من التنمية.

## 3. تحليل لبعض تجارب الدول التي طبقت إستراتيجيات التنمية الإقليمية

يهدف هذا التحليل إلى التوصل إلى أهم الأسس التي طبقتها هذه الدول للتغلب على مشكلة التكسب في أقاليم معينة وتخفيف الضغط عنها ومن ثم تنمية الأقاليم الأخرى وقد تم اختيار هذه التجارب بناء على عدد من المعايير هي:

- أن تكون هذه الدول طبقت أحد استراتيجيات التنمية الإقليمية.
- أن تكون هذه الدول طبقت أحد نظريات التنمية الإقليمية.
- أن تكون هذه الدول حققت نجاح وأصبحت دول متقدمة بعد أن كانت دول نامية.

وقد تم تقسيم التجارب الي جزئين:

- الجزء الاول: يتمثل في التجارب الرائدة للدول الكبرى (القديمة) مثل إنجلترا وفرنسا
- الجزء الثاني: يتمثل في التجارب للدول المتقدمة (الحديثة): مثل كوريا الجنوبية وإيرلندا

### 1.3. تجارب الدول الكبرى (القديمة):

#### 1.1.3. التجربة الأولى (إنجلترا) [15]

إنجلترا هي جزء من جزيرة بريطانيا العظمى ويعتمد إقتصادها على الصناعة والتجارة وهي تعد من الدول الصناعية الرئيسية في العالم، كما أن موقعها الجغرافي على خطوط التجارة عبر الأطلسي وموانئها الجيدة جعلت منها دولة تجارية مهمة، وتعد مدينة لندن العاصمة وهي من أهم مراكز المال والأسواق في العالم. شكل (5)



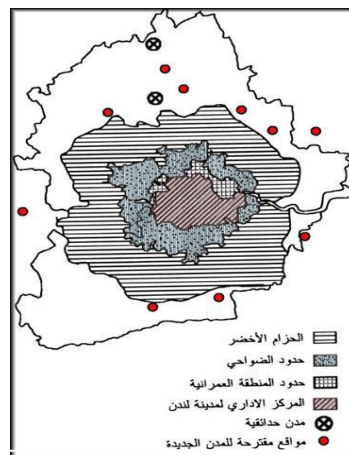


شكل رقم (5): المملكة المتحدة - المصدر: <http://artravelers.com/c/22625> [16]

الموارد الطبيعية: تشمل الموارد الطبيعية في إنجلترا على (الفحم الحجري - وخام الحديد - والنفط - والغاز الطبيعي).  
 • الإستراتيجية المتبعة للتنمية الإقليمية بإنجلترا انتهجت إنجلترا إستراتيجية الإنتشار بحيث يتم نشر الإستثمارات في المناطق المختلفة وكذلك وقف تيار الهجرة إلى لندن من الأقاليم المختلفة لتخفيف الضغط على العاصمة، وإستفادت إنجلترا من التجارب السابقة في العالم حيث عملت في إتجاهين: الأول، وهو تخفيف الضغط على العاصمة لندن وذلك بإنشاء إحدى وعشرون مدينة جديدة على ثلاث مراحل زمنية متعاقبة تأخذ هذه المدن الدفعة الأولى لها من المدينة الأم لندن وتم ضبط المخطط العام لمدينة لندن بحيث تم خلخلة المنطقة المركزية وهذه تمثل المنطقة الأولى، والمنطقة الثانية تمثل منطقة الضواحي ذات الكثافات المقبولة، والمنطقة الثالثة تمثل الحزام الأخضر، والمنطقة الرابعة تمثل منطقة المدن الجديدة. شكل رقم (6)، أما الإتجاه الثاني، فهو الإنتشار في باقي المدن لتنمية الأقاليم الأخرى، وهنا أيضاً يدعم الإتجاه الأول وهو التخفيف عن العاصمة المزدهمة ونوضح ذلك من خلال دراسة المدن التالية. شكل رقم (7)



شكل رقم (7): توضح عواصم أقاليم إنجلترا التي أثرت في التنمية الإقليمية بها، والتي ينضح منها إنتشار عواصم الأقاليم على الدولة كلها، والتي أثرت بشكل واضح في تنميتها  
 المصدر: خريطة إنجلترا بتصريف من الباحث



شكل رقم (6): المخطط الأول لمدينة لندن الكبرى  
 المصدر: <http://artravelers.com/c/22625> [16]

أ- مدينة لوتون Luton (إقليم South East): [17] وهي مدينة كبيرة في شرق إنجلترا تقع في شمال لندن وتركزت بهذه المدينة مصانع السيارات الكبيرة Vauxhall والصناعات الهندسية، وأصبحت مدينة صناعية تخدم هذا الإقليم.  
 ب- مدينة نورثامبتون Northampton (إقليم East Midlands): [18] وهي مدينة كبيرة في السوق المحلي في منطقة شرق مدلند وتقع في الشمال الغربي من لندن، وهي من أكبر المستوطنات في إنجلترا ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 261300 بحلول عام 2026.

ج- مدينة ليدز Leeds (إقليم Yorkshire and the Humber): [19] وهي تعد من أكبر ثمانية مدن إنجليزية خارج لندن التي تشكل مجموعة المدن الإنجليزية الأساسية، وتقدمت هذه المدينة تكنولوجياً وتجارياً في المواد الزراعية وشبكة النقل التي تدعم الإتصال مع مانشستر ومنافذ ليفربول مما يساعد في الوصول إلى الأسواق الدولية، وتعد أيضاً من أهم خمس مدن سياحية في المملكة، وأصبحت من أكبر المراكز المالية في العالم.

د- مدينة نوتنجهام Nottingham (إقليم East Midlands): [20]: تعتبر سابع أكبر منطقة حضرية في المملكة المتحدة والتي ترتبط شهرتها مع أسطورة روبن هود وتميزت بالصناعات الإبداعية مثل التصميم الجرافيكي والتصميم الداخلي والنسيج، ويجري التركيز بشكل خاص على العديد من الشركات الصغيرة.

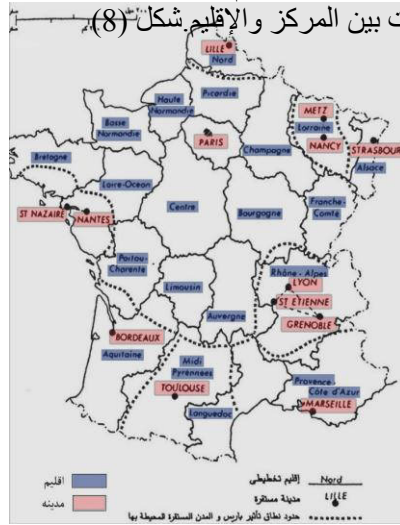
هـ- مدينة ليستر Leicester (إقليم East Midlands): من أهم المراكز التجارية والصناعية وكذلك التعليمية في وسط إنجلترا، وتشتهر بصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والملابس والأحذية والمصنوعات الألكترونية.

و- مدينة شيفيلد Sheffield (إقليم Yorkshire and the Humber): تقع عند إلقاء خمسة أنهار وهي مركز الإنتاج الصلب والفولاذ والصناعات التحويلية والتكنولوجيات المتطورة والتقنيات ومركز للمؤسسات البحثية.

يتضح من هذه الدراسة السابقة أن إنجلترا إنتهجت إستراتيجية الإنتشار، وكما هو واضح من الدراسة التوزيع العادل لكل الأقاليم المختلفة بالدولة، وكل إقليم أصبح به مدينة كبرى أو مدينتين تعمل على الثبات والتوازن الإقتصادي بالإقليم، حيث تتميز كل مدينة بنشاط إقتصادي مؤثر يمثل القاعدة الإقتصادية لها.

### 2.1.3. التجربة الثانية (فرنسا) [21]

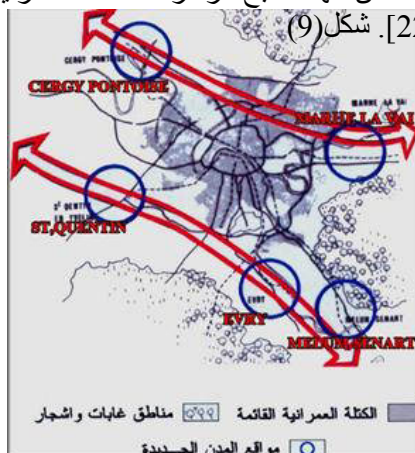
فرنسا هي دولة أوروبية تقع في أوروبا الغربية والتي تتكون من مجموعة من جزر وأراضى وراء البحار الواقعة في القارات الأخرى، وتمتد فرنسا من البحر الأبيض المتوسط إلى القناة الإنجليزية وبحر الشمال، وفرنسا هي إحدى الأعضاء المؤسسة للإتحاد الأوروبي وعضو مؤسس للأمم المتحدة، وهي إحدى الأعضاء الراحية لمجلس الأمن الذي يستخدم حق الفيتو، وأظهرت التجربة الفرنسية إبتكاراً ملحوظاً في تطوير نظم إدارية وتقنيات جديدة في التخطيط وفي الواقع فإنه على المستوى الوطني الإقليمي فقد طوروا جهاز التخطيط بشكل لافت للنظر في شموليته وتطوره في العالم المتقدم، وأصبحت عملية دمج التخطيط الإقليمي مع الوطني أكثر تطوراً وعلى نحو متزايد، وتبلورت نتائجها الهيكلية بشكل كامل في منتصف الستينات، وقد تم بالفعل تقسيم البلاد في عام 1955 إلى 21 منطقة تخطيط إقتصادي والتي أضيفت إليها كورسيكا في عام 1970 وتتألف من مجموعة أقسام وتمثل الوحدات الإدارية الأساسية في فرنسا، وتوحدت كلاً من الآلية الإقليمية مع الآلية التخطيطية المركزية واعدت من خلالها الأقسام الإقليمية المطلوبة وركائز الخطة من خلال عملية متقنة من التحسينات الواضحة التي أجريت بين المركز والإقليم شكل (8).



شكل رقم (8): (المخطط الإقليمي لفرنسا) والذي يوضح أقاليم فرنسا وعواصم الأقاليم بها والتي كانت مخططة حتى تخفف الضغط عن باريس العاصمة - المصدر: <https://about-france.com/in-brief.htm> [21]

• الإستراتيجية المتبعة للتنمية الإقليمية بالدولة

وقد انتهجت الحكومة الفرنسية عام 1964 استراتيجية التركيز (وهي عبارة عن التركيز على نمو المدن المتسلطة على أساس تحقيق الكفاءة الاقتصادية، بدأت أولا بإقامة ثمان مدن جذب (مدن توازن) لتخفيف الضغط عن باريس وهي مختارة بعناية على أساس أنها تصبح مراكز المحافظات الرئيسية للسكان وهي مصممة لتكون مراكز للتنمية الاقتصادية لأقاليمها [22]. شكل(9)



**شكل رقم (9):** يوضح الخمس مدن التي نشأت في ضواحي باريس والتي تؤكد إستراتيجية التركيز وهي محاولة لعلاج مواجهة القوى الباريسية - المصدر: المدن الجديدة في مصر بين المستهدف والواقع [23]

- المركز الاول: يعتمد على المدن الشمالية مثل (ليل Lille وتقع في إقليم نورد Nord) وأيضا تم تصميمها للمساعدة في تجديد المناطق الصناعية القديمة القائمة على الفحم والمنسوجات.
- المركز الثاني: يضم (نانسى Nancy ، ميتز Metz في إقليم لورين Lorraine)
- المركز الثالث: يضم (ستراسبورج Strasbourg في إقليم الالزاس Alsace) وهي تعتمد على المناطق الصناعية الشرقية المزدهرة جدا
- المركز الرابع: يضم ليون Lyon، سانت اتيان St Etienne في إقليم رون-الألب Rhone. Alpes) وتشمل إشكالية حول منطقة حقول الفحم والتي تخدم الفقراء في منطقة التلة الزراعية الهامشية من الهضبة الوسطى.
- المركز الخامس: يضم (مارسيليا Marseille في إقليم بروفانس كوت دازور Provence Cole d'Azur) وتشمل المنطقة الصناعية النامية.
- المركز السادس: يضم (تولوز Toulouse في إقليم ميدي برينيه Midi Pyrenees) وهو مركز مهم للتنمية الصناعية في منطقة جنوب الغرب والتي اشتهرت بصناعة الطائرات المعقدة والتي بنيت اول كونكورد ولايبعد المركز كثيرا عن الساحل الغربي.
- المركز السابع: يضم بوردو Bordeaux في إقليم أكييتانيا Aquitaine)
- المركز الثامن: يضم (نانت Nantes، سان نازير St Nazaire في إقليم بريتانى Bretagne) ويهدف الى ان يكون نقطة انطلاق قوية لتطويره.

وهذه الأقاليم ركزت على الإستثمار في الطاقة النووية وكذلك الصناعات الخدمية وصناعات التعدين، وبالرغم من كبر حجم هذه المدن الا أنها ظهرت عاجزة عن مواجهة قوى الجذب الباريسية، وإبتداء من عام 1965 بدأت تظهر إستراتيجية جديدة مختلفة وهي محاولة للعلاج من داخل حدود إقليم باريس ووفقا لذلك تم انشاء خمس مدن جديدة في ضواحي باريس Suburban Periphery من اجل تحويل العمالة والسكان والانشطة عن باريس وتخفيف الضغط عنها. شكل (7)، وأصبح هناك حاجة الى وجود نظام اخر لتعزيز وتنسيق الخطط على مستوى إقليم المدينة وفي عام 1966 أنشأت الهيئة الحضرية للمراكز الكبرى (OREAM) وهي تتكون من ستة اقاليم حضرية كبرى وهي: (ليل، دنكرك - روان لوهافر - نانت، سانت نانيز - ليون، سانت اتيان - مارسيليا إك - نانسى ميتز) في حين تركز نشاط مجموعة التخطيط المركزي في باريس والتي أنشئت قبل

عامين (GCPU) في التخطيط الحضري وتقديم المشورة للوزراء بشأن القضايا التخطيطية.

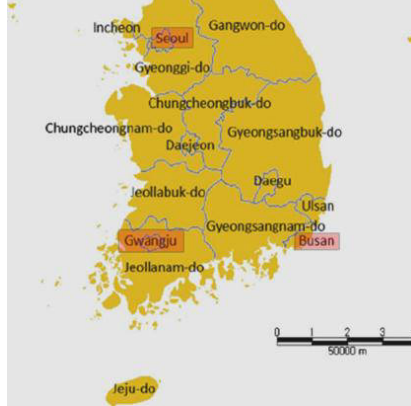
يتضح من هذه الدراسة أن فرنسا إنتهجت إستراتيجية التركيز وإتضح ذلك في مدينة باريس العاصمة حيث تم إنشاء خمس مدن في الضواحي تحيط بالمدينة الأم باريس بحيث تقوى على قوة الجذب الموجهة إليها.

### 2.3. تجارب الدول المتقدمة ( الحديثة )

#### 1.2.3. التجربة الأولى (كوريا) [24]

أصبحت كوريا الجنوبية الرتبة 11 في الإقتصاد العالمي كما تعتبر من أكبر الدول الآسيوية الأربعة بفضل تنميتها الإقتصادية السريعة، وبالرغم من أن لها ظروف تتشابه مع ظروف مصر من حيث تعرضها للإستعمار مع بزوغ القرن العشرين ومروراً بمعارك التحرير والإستقلال لكن سرعان ما نهضت إقتصادياً.

تقع كوريا في آسيا الشرقية وعاصمتها سيول Seoul واستقادت كوريا الجنوبية من ظروف الإحتلال الياباني 1910 - 1945 والأمريكي 1945 - 1950 من حيث الخبرات الصناعية لهم ومن تجاربهم في التنمية الإقتصادية، ولها من الموارد البشرية الهامة حيث يتوفر بها أيدي عاملة شابة ومؤهلة ومدربة ومنضبطة ومنخرطة في مشاريع التنمية، وتبنى كوريا النظام الإقتصادي الحر المبني على المبادرة الخاصة مع توجيه الدولة. وإعتمدت الدولة على نظرية مراحل النمو الإقليمي حيث بدأت بالإعتماد على التصنيع للسوق الوطنية ثم اعتمدت على التصنيع الموجه إلى الخارج أساسه الصناعات الثقيلة ثم أدخلت الدولة الصناعة التكنولوجية الحديثة والتي مكنت كوريا الجنوبية من توفير رؤوس الأموال وتكوين شركات متعددة الجنسيات. شكل (10)



شكل رقم (10): يوضح أماكن الأقاليم الصناعية الكبرى بكوريا الجنوبية والتي تمثل أقطاب نمو (Seoul – Busan – Gwangju) والتي توضح إستراتيجية الإنتشار بطريقة مركزية (أقطاب النمو)

المصدر: [https://www.researchgate.net/figure/262847623\\_fig1\\_Fig-1-Map-of-study-area-South-](https://www.researchgate.net/figure/262847623_fig1_Fig-1-Map-of-study-area-South-)

[24]Korea-includes-16-provinces-of-Seoul-A01-Busan-A02

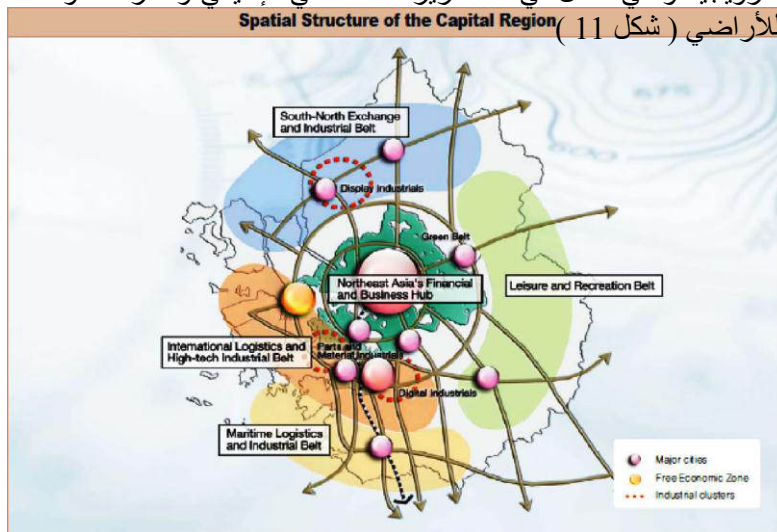
#### ● الإستراتيجية المتبعة للتنمية الإقليمية لكوريا الجنوبية

إعتمدت كوريا الجنوبية على إستراتيجية الإنتشار بطريقة مركزية (أقطاب النمو)، حيث تم وضع خطة وطنية شاملة للتنمية الإقليمية في كوريا علي مدى فترة من الزمن تقريبا منذ الخطة الأولى 1972- 1981 حتي الخطة الثالثة، وقد تم تغيير اسم الخطة إلى الخطة الإقليمية الوطنية الشاملة، والتي تتميز بنظام التخطيط بالطبقات والتي هي [25]:

- 1- الخطة الإقليمية الوطنية الشاملة
- 2- الخطة المقاطعة الشاملة
- 3- الخطة الشاملة علي مستوي المدينة
- 4- الخطة الإقليمية لمناطق محددة وخطة القطاع لقطاعات محددة

والخطة التي يجري تنفيذها حالياً هي الخطة التصحيحية الوطنية الشاملة الرابعة للخطة الإقليمية (2011-

(2020)، حيث تحدد الخطة رؤية " الأرض الوطنية الخضراء العالمية لقفز آخر في كوريا "، والتي تعلن عن الاستراتيجيات الترويجية والتي تتمثل في " التعزيز التخصصي الإقليمي والشراكة واسعة النطاق لتعزيز القدرة التنافسية للأراضي ( شكل 11 )



شكل رقم (11): يوضح الهيكل المكاني لمناطق الأنشطة الرئيسية بالعاصمة

المصدر: [25] [https://www.mlit.go.jp/kokudo/keikaku/international/spw/generalkoreaindex\\_e.html](https://www.mlit.go.jp/kokudo/keikaku/international/spw/generalkoreaindex_e.html)

حيث اكدت على تركيز الإستثمارات في أكثر المدن إتساعاً وهو ما يطلق عليه أقطاب النمو التي تتسم بمميزات تؤهلها للنمو بحيث تنمو وتشجع التنمية حولها، حيث تركزت المناطق الصناعية في كوريا الجنوبية بالسواحل حيث يمكن التمييز بين ثلاث مناطق صناعية [26] رئيسية شكل (10) وهي:

أ- منطقة سيول – أنشوان بالشمال بالشمال الغربي Seoul – Incheon وهي متخصصة في الصناعات الكيماوية والإلكترونية والسيارات والصناعات الغذائية.

ب- منطقة بوسان – بوهانغ بالجنوب الشرقي Busan – Pohang وهي متخصصة في صناعة النسيج والسيارات وبناء السفن وتكرير البترول بالإضافة إلى الصناعات الكيماوية.

ج- منطقة كوانغ يوب بالجنوب الغربي Gwangju وتركزت بها صناعة السيارات وتوليد الكهرباء الحرارية.

وتطورت المكانة العالمية للصناعة الكورية حيث تحتل المرتبة العالمية الثانية في صناعة السفن والثالثة في صنع الأجهزة الإلكترونية الدقيقة والخامسة في صناعة الصلب والسادسة في إنتاج السيارات (هيونداي – كيا)، وتم إنشاء منطقة إقتصادية خاصة بالحدود مع كوريا الشمالية وتنتشر بها مقاولات صناعة جنوبية ويشغل بها حوالي 800 ألف عامل كوري شمالي، ويعتبر البحث العلمي أهم مرتكزات تطور الصناعة الكورية، لذلك تنفق عليه الدولة حوالي 7.1% من الناتج الخام محتلة المرتبة الأولى عالمياً وبفضل هذا الدعم المالي للبحث العلمي تقدمت كوريا الجنوبية ب 5935 طلباً لبراءة الإختراع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية محتلة المرتبة الرابعة، ويوجد موانئ مهمة منفتحة على الأسواق العالمية كميناء أنشوان – بوسان أولساتا – بوهانغ تستقبل وتتطلق منها شبكة كثيفة من السفن التجارية العالمية.

يتضح من دراسة كوريا الجنوبية أنه تم الإعتماد على إستراتيجية الإنتشار بطريقة مركزية (أقطاب النمو) Seoul – Busan – Gwangju حيث ساعدت هذه الإستراتيجية هذه الدولة التي في بداية القرن العشرين كانت خارجة من إستعمار وبدأت دولة نامية وفي هذه الفترة الزمنية القليلة أصبحت من أهم الدول الإقتصادية في العالم وأصبحت دولة متقدمة.

### 2.2.3. التجربة الثانية (Ireland) [27]: 2002-2020

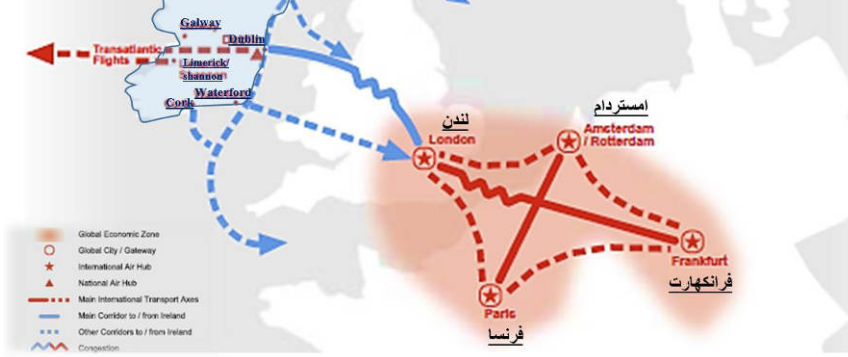
تقع هذه الدولة في أوروبا الغربية، شمال شرق المحيط الاطلسي، محاذية لجزيرة بريطانيا

وقد وضعت الخطة الاستراتيجية المكانية علي ثلاث مراحل تتمثل كالآتي:



• المرحلة الأولى: الاستراتيجية القومية المكانية للدولة ( National Spatial Strategy for Ireland )

تمت الخطة الاستراتيجية القومية المكانية بين خمس مدن رئيسية ( Dublin – Cork – Limerick – Galway – Waterford ) باعتبارهم بوابات ومحركات نمو التنمية إقليمياً وقومياً، حيث تم اختيارهم بناءً على موقعها الاستراتيجي التي سوف تساهم في منح بنية تحتية ذات ابعاد اجتماعية اقتصادية قومية. شكل (12)



الشكل رقم ( 12 ): يوضح هذا الشكل العلاقات بين دول الاتحاد الاوربي وعلاقتها بأهم مدن أيرلندا المصدر: [27] nss.ie/pdfs/Completea.pdf

حيث أن أهم نقاط تلك المرحلة ما يلي [28]:

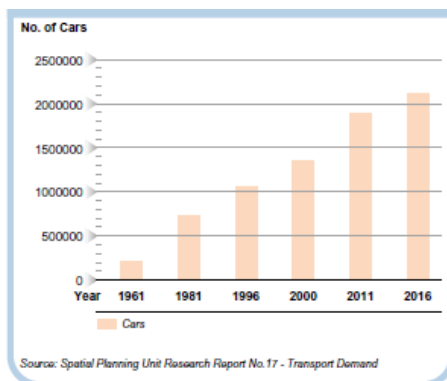
1. وضع إطار زمني لتنفيذ الخطة علي ان يكون لمدة 20 عاماً وذلك لتحقيق توازن مجتمعي، اقتصادي، وأيضاً تطور فيزيائي بين المناطق الاقليمية
2. التركيز علي المناطق ذات مواقع استراتيجية والهيكل المترابط بالمناطق المحيطة علي المستوي القومي
3. ان يحدث توازن بين المناطق وذلك يتطلب القرارات الكاملة لكل منطقة من أجل المساهمة في التنمية الشاملة للدولة
4. ان تؤدي الاستراتيجية الي اتاحة الفرص لكل منطقة لتطوير امكانياتها الذاتية
5. التركيز المحورية حول العنصر البشري وعمله ونشاطاته والربط بين تلك المناطق ببعضها البعض

• المرحلة الثانية: تغيير الهيكل الوظيفي المكاني لايرلندا ( Ireland's Changing Spatial Employment Structure )

تقوم تلك المرحلة وذلك باعادة تهيئة وتصاعد الهيكل الوظيفي وتقويته بالدولة وكذلك ربط الهيكل الحالي للمدن بمواقع الاستثمار وذلك لضمان الاستقرار للعامل البشري حيث ان هذه الدولة تعتمد اعتماد مباشر علي الزراعة ويدخل التكنولوجيا الحديثة يؤدي الي تقليل عدد العمالة بها لذلك اكدت هذه المرحلة عن البحث علي البديل الوظيفي لهذه العمالة التي تتوفر مما ادي الي التزايد الملحوظ في زيادة التعداد السكاني في هذه المناطق التي قامت باعادة التوزيع الهيكلي الوظيفي وذلك من خلال زيادة القطاع الصناعي وكذلك زيادة معدلات الدخل لها. ويوضح الشكل التالي معدل الزيادة في امتلاك السيارات الخاصة لدي السكان والذي يعطي مؤشر واضح لزيادة معدلات الدخل. شكل (13)

أهم نقاط تلك المرحلة:

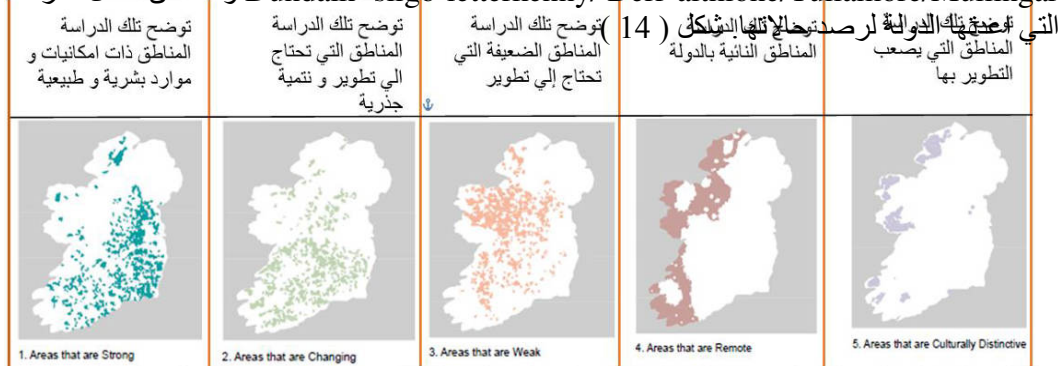
1. إعادة تهيئة وتصاعد هيكل القطاع الوظيفي وتقويته
2. ربط الهيكل المكاني للدولة بالمواقع الاستثمارية، الذي لها دور كبير في تحديد اماكن العمل والمعيشة
3. تعتبر الزراعة من اهم المقومات الاساسية للاقتصاد، وتواجد التطور التكنولوجي سوف يساهم في زيادة العائدات وتقليل نسبة العمالة، مما أدي الي وجود تحدي في الدعم الزراعي في نفس الوقت البحث عن بديل للعمالة



الشكل رقم (13): يوضح هذا الشكل تزايد في معدل امتلاك السيارات مما يدل علي النمو الاقتصادي للدولة المصدر: nss.ie/pdfs/Completea.pdf [28]

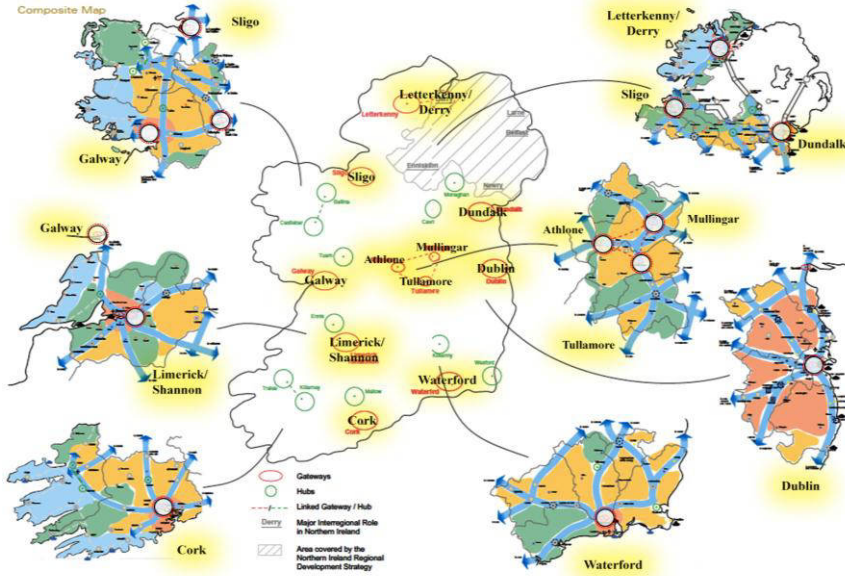
• المرحلة الثالثة: الهيكل الاستراتيجي المكاني المستقبلي ( Ireland's Future Spatial Structure ) [28]:

حيث بعد تحقيق النمو الاقتصادي بناء علي الخطة المكانية الاستراتيجية للخمس مدن ثم تقوية الهيكل الوظيفي وضعت الدولة الخطة المستقبلية وذلك من خلال ادخال اربعة بوابات تنمية جديدة وهي المدن الاتية Dundalk - sligo - letterkenny / Derr-althlone / Tullamore / Mullingar وذلك من خلال الدراسات



الشكل رقم (14): يوضح هذا الشكل الدراسات التي اعدتها الدولة حتي تحدد الاماكن المطلوب تنميتها المصدر: nss.ie/pdfs/Completea.pdf [28]

ويتضح من دراسة هذه التجربة ان تطبيق استراتيجية Polycentric strategy ساعدت علي هذه الدولة في النمو وزيادة الاقتصاد ويوضح الشكل التالي امكان اقطاب النمو (مدن الانتشار) التي ساعدت الدولة علي النمو الاقتصادي والتي حققت العدالة في التوزيع المكاني علي مستوي الدولة. شكل ( 15 )



الشكل رقم (15): توضح تلك الخريطة مراكز الانتشار للدولة

المصدر: [28] nss.ie/pdfs/Completea.pdf

#### 4. الإطار المنهجي الإسترشادي لتنمية الأقاليم

بعد دراسة نظريات التنمية الإقليمية وإستراتيجية التنمية الإقليمية ودراسة التجارب العالمية التي طبقت هذه الإستراتيجيات يمكن وضع إطار منهجي إسترشادي لتنمية الأقاليم بالدول النامية بحيث تصل إلى عدالة التوزيع بين أقاليمها المختلفة وكذلك تحقيق معدلات أعلى في التنمية وذلك طبقاً للخطوات الآتية:

##### 1.4 تحديد أحد الإستراتيجيات التي تستخدمها الدولة في التنمية ويمكن إتباع أحد هذه الإستراتيجيات

- إستراتيجية الإنتشار polycentric strategy
- إستراتيجية التركيز monocentric strategy
- أستراتيجية الإنتشار بطريقة مركزية (أقطاب النمو).

ويمكن إتباع أو وضع إستراتيجية أخرى تتماشى مع ظروف الدولة إذا كان هذا متاح لها ويمكن إتباع أحد هذه النظريات المجربة وكل إستراتيجية لها استخدام في حالات معينة مثل الموضح:

- إستراتيجيات التنمية الإقليمية وحالة استخدامها

حيث يمكن استخدام أحد هذه الإستراتيجيات باعتبارها الخطوة الأولى وذلك عند البدء في خطة التنمية للدولة جدول (1)

جدول رقم (1): يوضح إستراتيجيات التنمية الإقليمية وحالة استخدامها وذلك عند البدء في خطة التنمية الإقليمية للدولة - المصدر: الباحث	الإستراتيجية
<p>جدول رقم (1): يوضح إستراتيجيات التنمية الإقليمية وحالة استخدامها وذلك عند البدء في خطة التنمية الإقليمية للدولة - المصدر: الباحث</p> <p>جدول رقم (1): يوضح إستراتيجيات التنمية الإقليمية وحالة استخدامها وذلك عند البدء في خطة التنمية الإقليمية للدولة - المصدر: الباحث</p>	<p>إستراتيجية التركيز</p>
<p>جدول رقم (1): يوضح إستراتيجيات التنمية الإقليمية وحالة استخدامها وذلك عند البدء في خطة التنمية الإقليمية للدولة - المصدر: الباحث</p>	<p>إستراتيجية الإنتشار بطريقة مركزية (أقطاب النمو)</p>

##### 2.4. إتباع أحد نظريات التنمية التي تساعد على التوجيه الصحيح لتحقيق الإستراتيجية:



الجدول التالي يوضح النظرية وحالة استخدامها والاستراتيجية المناسبة وذلك كخطوة ثانية لتطبيق خطة التنمية للدولة: جدول (2)

جدول رقم (2): يوضح علاقة النظريات بأبهر التبعيات التنموية الإقليمية: التصديق: الباحث التحقيق المرجو	حالة النظرية	نمو هذا الإقليم يعتمد على الانتعاش الناتج عن الثروات الطبيعية مثل: الزراعة-الصناعة-السياحة-الموتى-التعدين.	- تستخدم في حالة ان يتوفر بالإقليم امكانيات طبيعية.
نظريه القطاع	- تستخدم في حالة ان يتوفر بالإقليم امكانيات طبيعية.	نمو هذا الإقليم يعتمد على الانتعاش الناتج عن الثروات الطبيعية مثل: الزراعة-الصناعة-السياحة-الموتى-التعدين.	- في حالة توفر امكانيات وثروات طبيعية في إقليم كثيره بالدوله يمكن استخدام استراتيجية الانتعاش. -في حالة وجود هذه الثروات في إقليم واحد او اثنين يمكن استخدام استراتيجية التركيز.
نظرية القاعده التصديرية	- تستخدم في حالة عدم وجود امكانيات طبيعيه او ثروات طبيعيه بالإقليم.	نمو الإقليم يعتمد على الانتعاش التصديرية وذلك من خلال تخصيص أحد الصناعات التي تعمل على خدمة الإقليم المجاوره او خدمة خراج الدوله.	- تستخدم استراتيجية التركيز وذلك من خلال التركيز على إقليم او اثنين لصناعات تخصصيه تعمل على تنمية هذا الإقليم ومن ثم تنمية الدوله مثل "مصر مرسره".
نظرية مراحل النمو الإقليمي	- تستخدم في حالة عدم وجود امكانيات في الإقليم وتستخدم ايضا في حالة وجود أحد الإقليم بحاله نيب تنميه عاليه.	- تعتمد هذه النظرية على استخدام المراحل التقليديه للنمو الإقتصادي: مرحلة الاكتفاء الذاتي وهي اقتصاد أولي. مرحلة إنتاج بعض السلع الأولية للتصدير. مرحلة ظهور بعض الانتعاش الصناعيه يتميز بها الإقليم. مرحلة التميز والتفرد للإقليم بنشاط صناعي مميز.	- في حالة توفر الامكانيات الماديه بالدوله يمكن استخدام استراتيجية الانتعاش بحيث يمكن التنميه باكثر من إقليم باستخدام مراحل النمو الإقتصادي. -في حالة عدم توفر الامكانيات الماديه بالدوله يمكن البدء بهذه النظرية في أحد الإقليم. ويبدأ تستخدم استراتيجية التركيز.
نظرية تنميه الإقليم من الخارج (أقطاب النمو)	- تستخدم في حالة عدم وجود امكانيات في الإقليم.	-نمو الإقليم يعتمد على قربه من قطب او مراكز النمو بحيث يقع هذا الإقليم داخل حدود نفوذ إقليم نشط.	- حافظه الإقليم بقليم آخر نشط او (قطب نمو) يعمل على التبادل التجاري بينهم ونقل بعض الصناعات او بعض الانتعاش المتميزه في إقليم نشط ويبدأ يحقق الإقليم معدلات تنميه اعلى ويصبح إقليم جانب للسكان.
نظرية مناطق الاتصاف ونظرية التجمع	-تستخدم في حالة عدم وجود امكانيات في الإقليم وتستخدم في حالة امكيته الاتصاف بنطاقات التجمع والاتصاف	-نمو الإقليم يعتمد على الاتصاف بالاسواق وتتركز الانتعاش ونمو الحجم في التجمعات السكانيه وذلك يحقق توازن اقتصادي داخل الإقليم.	-تستخدم استراتيجية التركيز بحيث يتم الاعتماد على التجمعات الكبريه الموجوده في الجنب. والمدن الكبرى متوافر بها عناصر وحجم الاتصاف بالاسواق يعمل على تشييط التنميه للإقليم والإقليم المجاوره.

## 5. الدراسة التطبيقية

بعد ما تم التوصل من خلال الدراسة النظرية إلى إطار منهجي استرشادي للتنمية الإقليمية، والذي يوضح نظريات التنمية الإقليمية، وكذلك الاستراتيجية المناسبة لكل نظرية وحالتها وما يمكن تحقيقه من نمو للإقليم وكذلك من جذب للسكان وهذا هو الهدف الأهم حتى يمكن للأقاليم الأخرى ان تحقق التنمية الحقيقية وتتوصل لجذب السكان إليها وتخفيف الضغط على الأقاليم المزدحمة.

سيتم عمل دراسة تطبيقية على الواقع المصري وذلك من خلال دراسة أقاليم مصر الحالية وتحديد الأقاليم المزدحمة وتحديد الأقاليم الأقل تنمية والأقل كثافة سكانية والتركز من خلال هذه الورقة البحثية على أحد الأقاليم الهامة وذات الكثافات العددية القليلة وتطبيق عليها الإطار المنهجي الاسترشادي الذي تم التوصل إليه من خلال الدراسة النظرية بحيث يصبح قطب نمو ويجذب السكان إليه، ويتضح ذلك كما يلي:

## 6. الدراسات الإقليمية

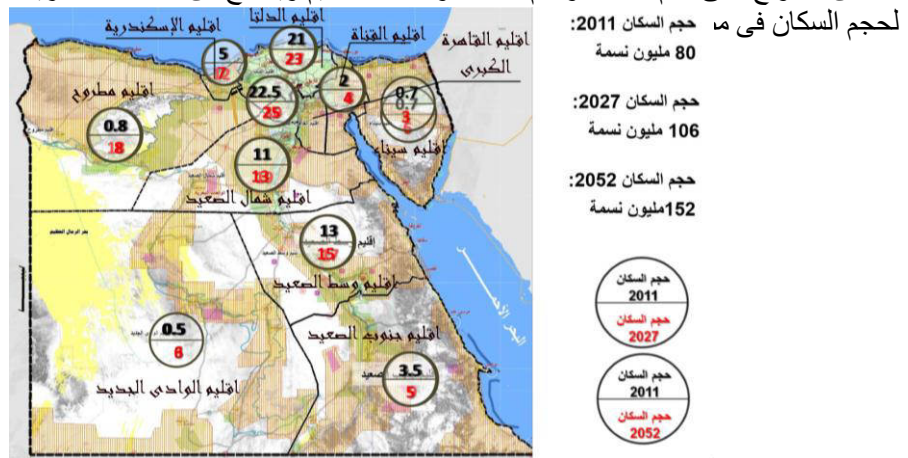
### 1.6 دراسة أقاليم مصر الحالية

أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان والمرافق العمرانية دراسة إعادة ترسيم حدود مصر إلى أقاليم تنموية حيث أعد هذا التقسيم في أغسطس 2013 ويهدف مخطط إعادة ترسيم الحدود للإقليم في مصر إلى:

- استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة خلال 40 عاما مع تحقيق التوازن السكاني بما يتوافق والطاقة الاستيعابية لكل إقليم.

- التوزيع المتكافئ والمتوازن لمقومات التنمية على مستوى المحافظات.
  - تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في توزيع الموارد والثروات بين الأقاليم والحد من الفقر.
  - توفير فرص عمل بالمناطق المقترحة للتنمية وتحقيق جودة الحياة للمواطنين.
- حيث أن مصر تعاني من:
- ضعف الإطار المؤسسي والتنظيمي، وذلك لأنه يتم التعامل مع الأقاليم كمستوى تنسيقي بين المحافظات بدون صلاحيات حقيقية لإدارة التنمية وكذلك غياب التنسيق بين الجهات المسؤولة عن التنمية على المستوى الإقليمي، وأيضا ضعف الهياكل التنظيمية المسؤولة عن تفعيل الأقاليم.
  - ضعف كفاءة التقسيم الجغرافي: وذلك لعدم وجود مراكز أو أقطاب نموفي عدد من الأقاليم، وكذلك عدم التوازن في المساحات وتوزيع السكان في عدد من المحافظات.

يوضح الشكل رقم (16) التقسيم الاخير لاقاليم مصر والذي يتضح به توزيع السكان على الاقاليم وحجم السكان المتوقع حتى عام 2027 وعام 2052 وذلك لكل اقليم ويتضح من هذا الشكل الزيادة الهائلة المتوقعة



شكل رقم (16): يوضح توزيع السكان على الترسيم التنموي المقترح 2017  
المصدر: اعادة ترسيم حدود مصر الي اقاليم تنموية - أغسطس 2013 [29]

## 2.6. الأنشطة الرئيسية بالأقاليم التنموية المقترحة

تضمنت دراسة اعادة الترسيم لحدود مصر التي اعدتها وزارة الاسكان دراسة الانشطة الرئيسية بالاقاليم التنموية والتي يتضح منها اهم موارد كل اقليم وذلك كما يلي:- جدول (3)

جدول رقم (3): يوضح الانشطة الرئيسية بالاقاليم التنموية المقترحة - المصدر: اعادة ترسيم حدود مصر الي اقاليم تنموية - أغسطس 2013 [29]

يضم: - نطاق عاصمة الدولة التي تمثل مركز الحكم والمؤسسات والخدمات الإدارية	(مليون نسمة)	(مليون نسمة)	(مليون نسمة)	
- باقي محافظات الاقليم وتمثل الامتداد العمراني للتوسع ووترتكز به الانشطة الاستثمارية المنافسة على المستوى القومي والدولي	1.66	30	25	القاهرة الكبرى
إقليم زراعى صناعى يتنافس على المستوى المحلى والقومى	3.07	27	23	الدلتا
اقليم خدمى لوجستى وصناعى وزراعى ذو بنية متطورة	0.56	12	7	الاسكندرية
إقليم تنمية متكاملة يستوعب اكبر قدر من الزيادة السكانية المستقبلية يعتمد على الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر	15.34	18	8	مطروح
مركز عالمى للخدمات اللوجستية	1.31	8	4	قناة السويس
اقليم حدودى إستراتيجى وأمنى ذو قوام إقتصادى سياحى وصناعى وزراعى	5.61	6	3	سيناء
اقليم للصناعات الزراعية والثبائت الطبية التصديرية وتوليد الطاقة الجديدة والمتجددة	8.18	19	13	شمال الصعيد
اقليم زراعى صناعى سياحى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر	9.83	17	15	وسط الصعيد
اقليم سياحى وصناعى تعدينى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر	16.97	9	5	جنوب الصعيد
إقليم سياحى بنى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة والمتجددة	37.47	6	3	الوادى الجديد
	100	152	106	الجمهورية

ويتضح مما سبق ومن هذا الجدول وضوح المشكلة الموجودة بمصر وهو أن إقليم القاهرة الكبرى والدلتا والإسكندرية أي ثلاثة أقاليم من عشرة بهم 48.5 مليون من 80 مليون أي 60% من عدد السكان عام 2010 وطبقا لسنة الهدف 2027 تصل النسبة بهم إلى 51% من عدد السكان وحتى سنة الهدف 2052 تصل النسبة إلى 48% من إجمالي عدد السكان والواقع الآن في عام 2017 مازالت النسبة قريبة من واقع 2010 في ضوء أن هذه الثلاثة أقاليم تشغل مساحة 5% من مساحة مصر لأنه حتى الآن لم تأخذ الدولة خطوة واضحة ومؤثرة في تنمية الأقاليم المهمشة حتى تستطيع أن تجذب السكان.

فتحتاج مصر طبقا لهذه الدراسة فتح آفاق حقيقية تجاه حل هذه المشكلة بشكل حقيقي ولملموس، وقد طرحت الهيئة العامة للتخطيط العمراني مشروع مخطط استراتيجي لتنمية مصر 2052 وهذا المشروع يبني تنمية عدة محاور وهي:

(محور قناة السويس -محور البحر الأحمر -محور البحر المتوسط -محور تنمية سيناء -العاصمة الإدارية الجديدة)

وتناقش هذه الورقة البحثية المساهمة في تبني هذه المحاور من خلال التركيز على أحد هذه المحاور وهو محور البحر الأحمر وذلك نظرا لأهميته وثرانه بالامكانيات الطبيعية وهذا كأحد الأمثلة لتطبيق الإطار المنهجي الاسترشادي لتنمية الأقاليم في محاولة لوضع إطار عام لتنمية هذا الإقليم من خلال تطبيق نظريات التنمية ومن خلال اختيار أحد استراتيجيات تنمية الأقاليم.

بحيث يحقق معدل تنمية حقيقي ويساهم بشكل فعال في جذب السكان إليه وبتكرار هذه التجربة في باقي الأقاليم المهمشة تكون قد وضعنا إطار عام يساعد في الخروج من الوادي الضيق في مصر.

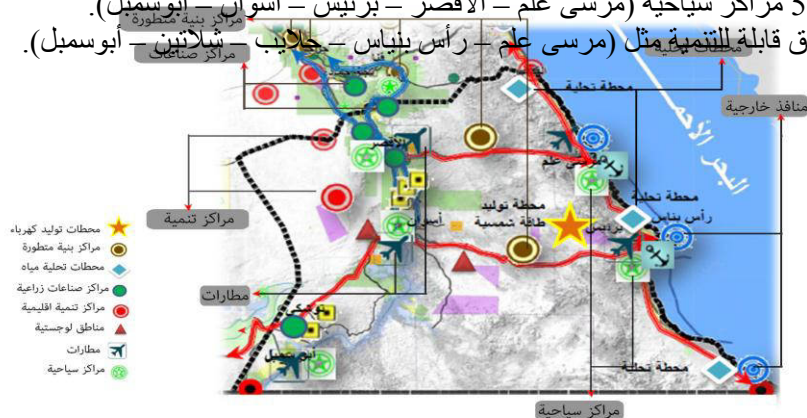
#### 1.2.6. دراسة محور البحر الأحمر والتركيز على أقاليم جنوب الصعيد

يطل على ساحل البحر الأحمر في مصر إقليم القناة وإقليم شمال الصعيد ووسط الصعيد وإقليم جنوب الصعيد وتهتم الدراسة بإقليم جنوب الصعيد حيث يشغل هذا الإقليم مساحة 16.97 من إجمالي مساحة مصر وترتيبه الثاني على مستوى مصر من حيث المساحة فهو يمثل ثلاثة أضعاف مساحة الأقاليم الثلاثة (القاهرة الكبرى - الدلتا - الإسكندرية) والتي تحمل 60% من إجمالي السكان فهو حاليا به قرابة 3.5 مليون نسمة وبه عدد 5 محافظات (سوهاج - قنا - الأقصر - أسوان - البحر الأحمر)، ومقترح طبقا للمخطط الاستراتيجي أن يكون إقليم سياحي وصناعي وتعليمي ومركز لتوليد الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر.

وهذا الإقليم به الأقصر وأسوان وهم مدن كبيرة وقاعدتهم الاقتصادية مبنية على السياحة وباقي مساحة الإقليم شبه فارغة من التنمية باستثناء منطقة توشكي وأبوسمبل ولكن لا تعبر عن تنمية حقيقية.

#### 1.1.2.6. الإمكانيات الموجودة بإقليم جنوب الصعيد: شكل (17)

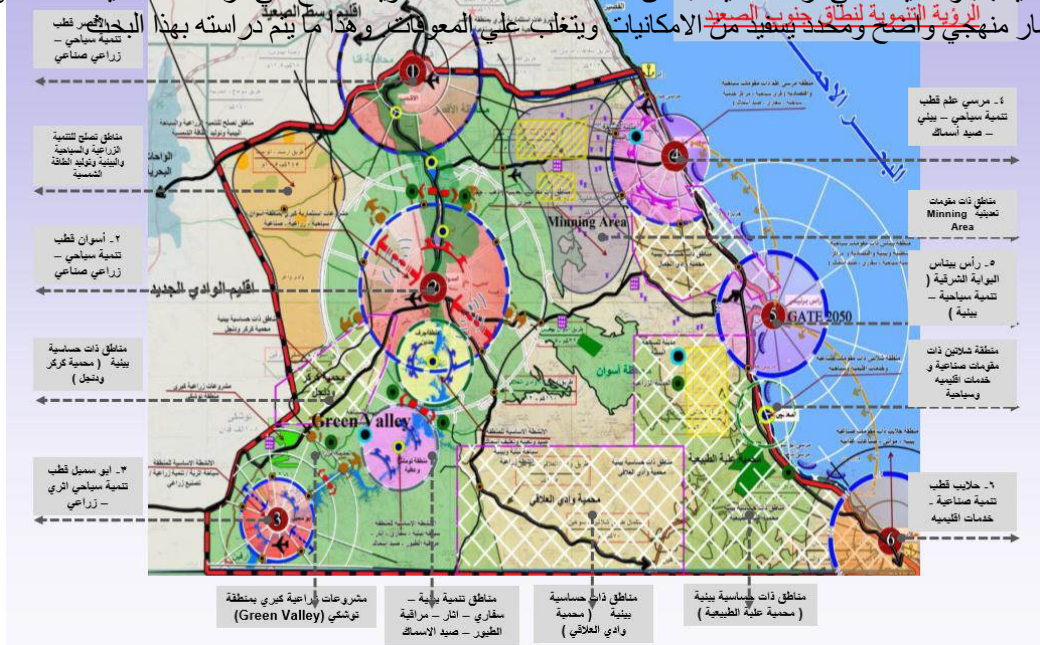
- 1- عدد 5 مطارات (أسوان - الأقصر - أبوسمبل - مرسى علم - رأس بنياس).
- 2- عدد 2 ميناء (مرسى علم - برانيس).
- 3- عدد 5 مراكز سياحية (مرسى علم - الأقصر - برانيس - أسوان - أبوسمبل).
- 4- مناطق قابلة للتنمية مثل (مرسى علم - رأس بنياس - جلايب - شلاتين - أبوسمبل).



**شكل رقم (17):** يوضح إمكانيات إقليم جنوب الصعيد حيث اطلالته المباشرة على البحر الأحمر وتوافر به إمكانيات التنمية مثل المطارات والميناء - المصدر: إعادة ترسيم حدود مصر الي اقاليم تنموية - أغسطس 2013 [29]

### 3.6. مشروعات التنمية الرئيسية بإقليم جنوب الصعيد

يوضح شكل رقم (18) أماكن التنمية المقترحة بإقليم جنوب الصعيد. حيث يتضح كثرة الخطط ومقترحات التنمية به. وهذا يدل على ثراء إمكانياته. لكن للأسف هذه الخطط التنموية تحتاج الي دراسات تفصيلية تصل الي إطار منهجي واضح ومحدد يسفيد من الإمكانيات ويتغلب علي المعوقات وهذا ما يتم دراسته بهذا البحث.



**شكل رقم (18):** يوضح ان رأس بنياس وبرانيس تحتل موقع جغرافي متميز في هذا الاقليم حيث تطل مباشرة على البحر الأحمر ويتوافر فيها إمكانيات هامة مثل وجود مطار في رأس بنياس وميناء في برانيس ووجودها على البحر يمكنها من أن تكون مركز سياحي - المصدر: إعادة ترسيم حدود مصر الي اقاليم تنموية - أغسطس 2013 [29]

### 1.3.6. دراسة منطقة رأس بنياس

تم اختيار موقع رأس بنياس بناء على المحددات والإمكانيات المتاحة به والمنطقة المحيطة حيث تطل هذه المنطقة على البحر مباشرة ولها لسان يسمى رأس بنياس في البحر وهذه المنطقة بها ثروات تعدينية وسياحية وملاحية وزراعية وصناعية. ويتضح ذلك كما يلي:

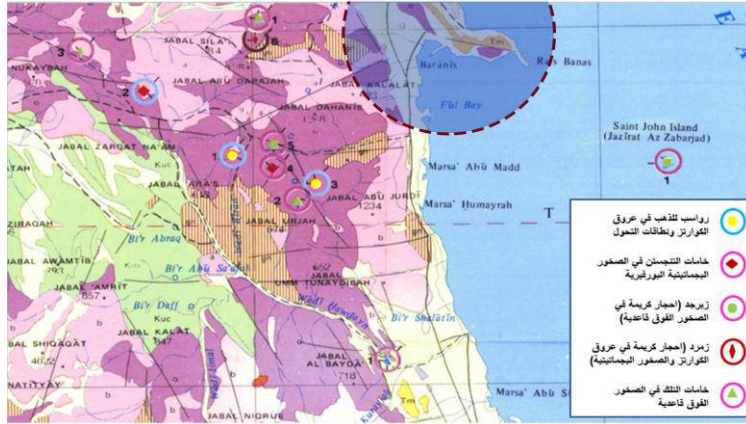
#### ● الإمكانيات والثروات الطبيعية بالمنطقة:

تتعدد الثروات بهذه المنطقة فهي من اغنى المناطق بمصر ففيها إمكانيات تعدين وامكانيات سياحية وامكانيات صناعية ويتضح ذلك فيما يلي:-

#### أ- الإمكانيات التعدينية بالمنطقة

يوجد بهذه المنطقة إمكانيات معدنية كثيرة ويتضح ذلك من خلال الدراسات التي اعتمدها وزارة التجارة والصناعة. شكل (19)





شكل رقم (19): يوضح الإمكانات التعدينية والتي يتضح منها الخامات الموجودة مثل رواسب الذهب والاحجار الكريمة مثل الزمرد والزبرجد وغيرها - المصدر: موقع وزارة التجارة والصناعة 2008 [30]



شكل رقم (20): يوضح الإمكانات السياحية حيث ساحل الاقليم كله صالح للتنمية السياحية المصدر: موقع وزارة التجارة والصناعة 2008 [30]

ج- الإمكانات الصناعية بالمنطقة.

يقع داخل هذه المنطقة عدد من المناطق الصناعية طبقا لما ورد في تقارير وزارة التجارة والصناعة شكل (21)

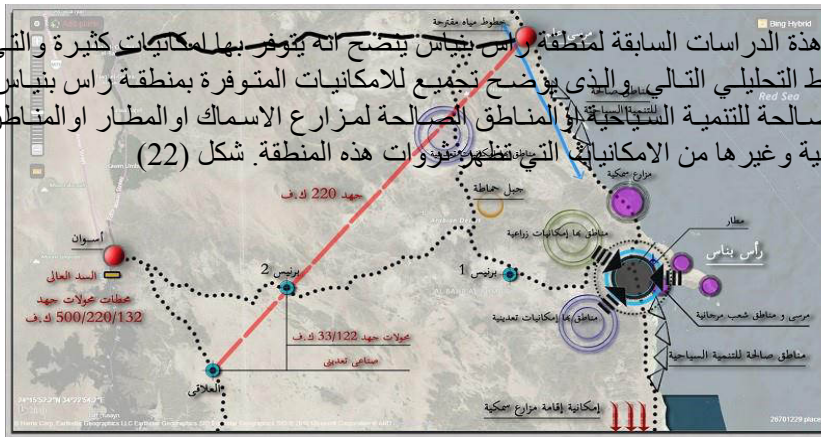


شكل رقم (21): يوضح المناطق الصناعية المتاحة بـها قرار جمهورية مصر العربية بوجود بالمنطقة عدد 2 منطقة صناعية يظهر بها قرار جمهوري - المصدر: موقع وزارة التجارة والصناعة 2008 [30]

جدول رقم (4): يوضح المناطق الصناعية الموجودة بالموقع (برانسيس 1 & برانسيس 2) - المصدر: موقع وزارة التجارة والصناعة 2008 [30]

المساحة (م <sup>2</sup> )	المحافظة	المساحة (م <sup>2</sup> )	التصنيف
٥٠٦,٠٣٧٨٢	الأحمر	قنيسار / تلك / كورانتز / باريت / كرومايت / المينيت / اميتوس	صناعي / تعديني
٣٧٦,٣٨٦٥٥	البحر الأحمر	قنيسار / تلك / كورانتز / ماجنيتايت	صناعي / تعديني

من خلال هذه الدراسات السابقة لمنطقة رأس بنياص يتضح انه يتوفر بـها إمكانات كثيرة والتي نلخصها من خلال المخطط التحليلي التالي والذي يوضح تجميع للإمكانات المتوفرة بمنطقة رأس بنياص سواء الطرق والمناطق الصالحة للتنمية السياحية في المناطق الصالحة لمزارع الاسماك او المطار او المناطق الموجود بها إمكانات تعدينية وغيرها من الإمكانات التي تظهر في خرائط هذه المنطقة. شكل (22)



شكل رقم (22): يوضح دراسة لتجميع إمكانات منطقة رأس بنياص - المصدر: الباحث

### 1.3.6. تطبيق الإطار المنهجي الاسترشادي على منطقة رأس بنياص

بعد ما تم دراسة هذه المنطقة وتبين وجودها الإمكانات والثروات الطبيعية سواء التعدينية أو الصناعية أو السياحية أو الطرق، وبمراجعة الإطار المنهجي الذي تم التوصل إليه من خلال الدراسة النظرية يمكن اعداد الدراسة للتطبيقية من خلال الخطوات الآتية:

#### 1. تحديد الاستراتيجية المتبعة:

كما تم دراسته في الجزء النظري يفضل في حالة الدول النامية استخدام استراتيجية التركيز وبخاصة في حالة وجود إقليم يتوفر به ثروات طبيعية. بمعنى ان تركز الدولة علي اقليم او اثنين ويفضل ان يتوفر بهم إمكانات حتى يكون العائد اسرع ولا تكلف الدولة. ويقترح ان تكون منطقة رأس بنياص اولي هذه المناطق.

#### 2. تحديد النظرية المتبعة:

هذا الإقليم يتوفر به إمكانات وثروات طبيعية كما تبين مثل (التعدين - البحر "الصيد" - السياحة - ميناء - تخصيص مناطق صناعية)، وبهذا يفضل استخدام نظرية القطاع والتي تعتمد على الاستفادة من هذه الثروات وكذلك نظرية القاعدة التصديرية والتي تعتمد على الصناعة وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية.

### 3. النموذج المقترح للتنمية الإنتاجية الحقيقية للمنطقة المقترحة:

طبقا لما تم دراسته في الجزء النظري تبين أن عوامل الإنتاج هي الارض والموارد الاقتصادية وراس المال والادارة وامكانية الوصول للأسواق والعامل البشري. ونوضح من خلال الدراسة التالية امكانية تواجده هذه العوامل بالمنطقة حيث يمكن دراسة كيفية التغلب على العوامل الغير متوفرة بهذه المنطقة.

الأنشطة الاقتصادية	تواجد عوامل الإنتاج والتنمية بالمنطقة	يوجد بالإقليم
جدول يوضح العلاقة بين العوامل التنموية ومدى اتجاها بالمنطقة (جدول رقم 5) نظومة (يقترح التمويل من خلال المستثمرين)	صناعة - سياحة - زراعة - صيد - تحدين	يوجد بالإقليم
جدول رقم (5): يوضح عوامل الإنتاج والتنمية ومدى توفرها بالإقليم المقترح: الباحث	صناعة - سياحة - زراعة - صيد - تحدين	يوجد بالإقليم
إمكانية الوصول للأسواق	(ميناء - منطقة حرة - مطار)	يوجد بالإقليم
العامل البشري	عمالة مدربة وخبيرة ومتخصصين في جميع المجالات	لا يوجد وتحتاج إلى فرص عمل مضمونة وبيئة اجتماعية

من خلال هذه الدراسة يتضح أن عوامل الإنتاج كلها متوفرة فيما عدا التمويل (رأس المال) والعامل البشري (الإنسان). وسيتم دراسة امكانية توافر هذه العوامل وذلك من خلال الاستفادة من التجارب العالمية للدول المتقدمة وذلك كما يلي:

#### • العامل الاول غير المتوفر بالمنطقة هو التمويل (راس المال):

وهو أساس عملية التنمية وبدونه لا يمكن الاستفادة من الموارد ولا يمكن عمل تنمية ومن الطبيعي ألا تملك الدولة إمكانية التمويل (لأنها دولة نامية امكانياتها المادية قليلة) لذلك لجأت الدول التي سبقتنا في التنمية (من خلال التجارب العالمية) إلى التمويل من خلال المستثمرين، لكن يحتاج المستثمر إلى توفير عدد من النقاط التالية وذلك حتى يتم تشجيعه للاستثمار بهذه المنطقة وهي كالآتي:

- ضمانات للمستثمرين: (حق الانتفاع أو تملك هذا الاستثمار) وهذا يمكن تحقيقه من الدولة وذلك من خلال القوانين. اي تعديل التشريعات والقوانين بحيث تساعد في جذب المستثمرين.
- تشجيع المستثمرين: مثل (تخفيف الضرائب في الفترات الاولى - تأجيل مقدمات التخصيص للاراضي - ... الخ) وهذا يمكن تحقيقه من الدولة. وذلك من خلال ايضا ضبط التشريعات للمساعدة في جذب المستثمرين.
- البنية الاساسية ( يمكن ان تساعد فيها الدولة وذلك من خلال شق الطرق الرئيسية التي تساعد علي الوصول.
- موارد طبيعية بالإقليم (بيئة خصبة للاستثمار): وهذا موجود بالإقليم "بحر - مناجم - صيد - سياحة زراعة. حيث ان هذا الاقليم من اغني الاقاليم بمصر نظرا لوجود به هذه المقومات
- منفذ للأسواق: (ميناء) وهذا متوفر وموجود في هذه المنطقة. حيث تطل هذه المنطقة علي ساحل البحر الاحمر ومتوفر بها ميناء قديمة يمكن اعادتها لتطويرها لتصبح ميناء كبيرة

بهذه الخطوات يمكن ان تتبنى الدولة هذا الطرح وذلك من خلال اعداد دراسات متكاملة للإقليم وتقوم الدولة بدعوة المستثمرين وطرح عليهم خطة التطوير للإقليم والامكانيات المتوفرة وتوضيح مدي العائد الاقتصادي لهم ووضع خطة زمنية لتنفيذ للخطة. وبهذا يمكن التغلب علي مشكلة التمويل.

#### • العامل الثاني غير المتوفر بالمنطقة هو العامل البشري (الإنسان):

وهو لا يقل أهمية عن التمويل حيث بدونه لا تتم عملية التنمية، وهو ما نسعى لاستقطابه إلى الأقاليم البعيدة حتى يمكن تنميتها وتخفيف الضغط على الأقاليم المزدهمة والخروج من الوادي الضيق، فإذا توفرت جميع عوامل الإنتاج ولم يستقر الإنسان تفشل التنمية لذلك يحتاج هذا الإنسان لكي يتسفر توفير مجموعة من النقاط الآتية:

- ضمان فرصة عمل: وهذا يوفره الاستثمار المضمون في الأقاليم المتوفر بها إمكانيات. من خلال المستثمرين
- بيئة سكنية مستقرة: بمعنى توفير حياة مكملة الاستقرار وليس سكن عمال بمكان العمل، وهذا يحتاج إلى إقامة نواة لمدينة بالقرب من مكان العمل وليس داخل العمل إنما مدينة ويتوفر بها جميع الاحتياجات. وتزايد هذه المدينة بحيث تصبح من المدن الكبرى بالدولة الجاذبة وتتحول الي قطب نمو.
- توفير بهذه المدينة أنواع إسكان ثلاث جميع نوعيات العاملين (مديرين - مهندسين - عمال -... الخ). بحيث تستطيع جميع فئات المجتمع ان تستقر داخل هذه المدينة.
- توفير بهذه المدينة خدمات (تعليمية - صحية - دينية - ترفيهية -... الخ). وذلك لتلبية جميع احتياجات المتعاملين معها والساكين بها.

ولكي نضمن بقاء العاملين يمكن تقديم عوامل تشجيعية مثل ما قدمته بعض الدول التي سبقتنا وهونملك هذه الوحدات السكنية للعاملين. لكن بشروط مثلاً العمل بداخل هذا الإقليم فترة تتجاوز 10 سنوات. أوتملك الوحدة السكنية بثمن بناءها فقط ولا يشمل السعر ثمن الأرض حيث تساهم به الدولة ويدفع بخصم من راتبه على سنوات طويلة، وهكذا حتى نضمن استقرار أول شريحة من نوعيات العمالة بهذه العوامل التشجيعية، حيث الفترة الأولى هي أهم فترة وإذا نجحت تدور بعدها عجلة التنمية. وبهذه الطريقة نضمن استقرار العامل البشري ( الانسان ) بهذا الاقليم وكذلك نضمن نجاح التجربة بان يصبح هذا الاقليم قطب تنمية ويجتذب اليه السكان. وبهذا نكون قد ساهمنا في تخفيف الضغط علي الاقاليم المزدهمة وبالتبعية المساهمة الحقيقية في المساعدة للخروج من الوادي الضيق. ويمكن تكرار هذه التجربة في باقي المناطق المهمشة في مصر بحيث تتعدد اقطاب التنمية ونصل الي عدالة في التوزيع لجميع انحاء الجمهورية.

## 7. النتائج

تم التوصل من خلال الدراسة النظرية الي إطار منهجي إسترشادي لتنمية الأقاليم والذي تم تطبيقه علي أحد الأقاليم المهمشة بمصر وهو إقليم جنوب الصعيد والذي تم دراسته وتحديد منطقة راس بنياس المليئة بالموارد الطبيعية والثروات وإعتبارها أحد أقطاب النمو لهذا الإقليم.

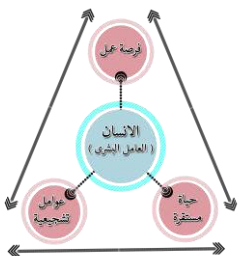
وقد تم تطويره بعد الدراسة التطبيقية ليصبح نموذج إسترشادي مقترح لتنمية الاقاليم المهمشة التي تساعد في الخروج من الوادي الضيق بمصر.

والذي اهتم بعامل توفير راس المال ( التمويل ) وهومن اسياسيات عملية التنمية في الدول النامية وكذلك اهتم بالعامل البشري الذي هو أساس عملية التنمية وهو هدف الدراسة بحيث يتم استقطابه الي هذا الإقليم وبهذا يخفف الضغط عن الأقاليم المزدهمة (القاهرة الكبرى -الدلتا -الاسكندرية) وكذلك تنمية الأقاليم المهمشة وتحديث تنمية حقيقية تحقق التوازن بين اعداد السكان ومساحة الارض المستغلة.

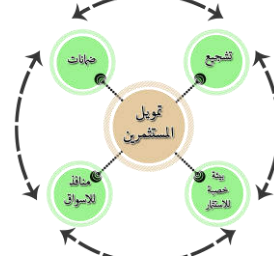
### • شرح النموذج الاسترشادي:

اعتمد هذا النموذج علي وضع مجموعة من العلاقات التبادلية التي تعتمد فيما بينها علي بعضها البعض وهي عوامل التنمية الاقليمية: الارض - الموارد الاقتصادية - راس المال - الادارة - البنية الاساسية امكانية الوصول للاسواق العالمية - العامل البشري ( الانسان )

واتضح من خلال الدراسة التطبيقية ان العوامل الغير متوفرة هي ( التمويل - العامل البشري ) وهما من اهم العوامل وبدونهما تفشل عملية التنمية. لذلك ركز النموذج الاسترشادي علي هذين العاملين وتحديد احتياجات كلا منهما ويظهر ذلك من خلال شكل ( 23 ) وشكل ( 24 ):

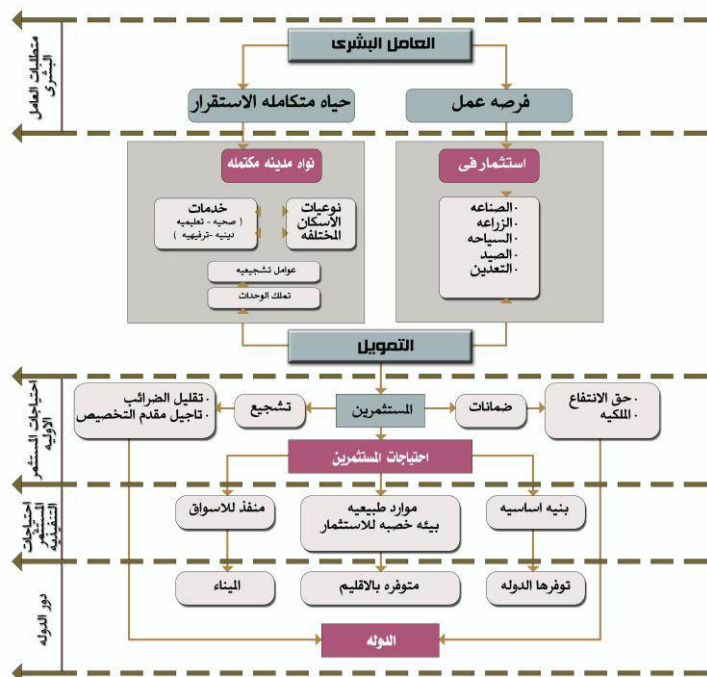


شكل رقم (24): يوضح احتياجات العامل البشري ( الانسان ) - المصدر: الباحث



شكل رقم (23): يوضح احتياجات المستثمرين بحيث تساعد في عملية التمويل - المصدر: الباحث





شكل رقم ( 25 ): يوضح شكل النموذج الاسترشادي لتحقيق التنمية الاقليمية - المصدر: الباحث

• النموذج الاسترشادي المقترح لتحقيق التنمية الاقليمية للمساعدة في الخروج من الوادي الضيق:

## 8. التوصيات

من خلال ما تم دراسته في سياق هذا البحث ومن خلال دراسة الاستراتيجيات والنظريات الخاصة بالتنمية وكذلك دراسة التحارب العلمية. يمكن وضع مرحليات لعملية التنمية في مصر والتي تساعد علي الخروج من الوادي الضيق وهي كالاتي:

- 1- تقسيم عمليه التنمية في مصر الى فترات زمنية.
  - الفترة الاولى -اتباع استراتيجية التركيز بحيث يتم التركيز على الاقاليم التي يوجد بها ثروات طبيعية حيث انها تكون سريعة العائد ولا تكلف الدولة.
  - الفترة الثانية -اتباع استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة (اقطاب النمو) بحيث ان المدن الموجودة بالأقاليم التي تم تنميتها تعمل كأقطاب نمو وتنمي المدن المحيطة بها والموجودة داخل حدود نفوذها.
  - الفترة الثالثة -اتباع استراتيجية الانتشار وذلك لتغطية باقي الاقاليم التي لم يتم تنميتها. بحيث تكون الدولة توفرت بها مصادر اقتصادية من خلال الاقاليم التي تم تنميتها. فهذا العائد يمكن ان يستخدم في تنمية باقي الاقاليم التي لا يتوفر بها امكانيات.
- 2- يفضل ان يتخصص كل اقليم بنشاط مميز وهذا يأتي بعد عدة خطوات والتي تم استنتاجها من تجارب الدول السابقة وهي:
  - الاكتفاء الذاتي للإقليم. بحيث نضمن توافر السلع لجميع سكان الاقليم
  - انتاج بعض السلع الأولية. وذلك لتشجيع مبداء الصناعة
  - ظهور بعض الأنشطة الصناعية التي تميز الاقليم. وذلك حتي يتخصص الاقليم في احد الصناعات التي تميزه.

- التميز والتفرد للإقليم بنشاط مميز يمكن تصديره.

3- يمكن في حاله وجود بعض الاقاليم الفقيرة التي لا يتوفر بها موارد واثروات طبيعية يمكن ان يتخصص هذا الاقليم في أحد الأنشطة التي تفيد الاقاليم الغنية وتفيد الدولة مثل التعليم سواء للمدارس او الجامعات او المراكز البحثية. وهذا يفيد المجتمع ويقدم بحث علمي يفيد الصناعة للأقاليم المتقدمة وكذلك يعود عليه بالنفع حيث يعد هذا استثمار للإقليم.

## المراجع

- [1] وصف مصر بالمعلومات، الإصدار السابع، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مارس 2007.
- [2] <http://www.capmas.gov.eg> الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء
- [3] جيهان حسن سيد "تقويم تجربة تخطيط التجمعات الريفية المستحدثة في مناطق استصلاح الاراضى الجديدة " كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 1998
- [4] هبة سيف الإسلام " التنمية والثوبالمدن الجديدة حالة المدن الجديدة بجمهورية مصر العربية"، كلية الهندسة، جامعة القاهرة
- [5] عادل محمد أحمد شحاته، " هيكل الإسكان بالمدن الجديدة وعلاقته بالأنشطة والخدمات الإقليمية"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2008
- [6] محمد أحمد رياض محمد، "تحليل الفكر التنموي لمرات التنمية"، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2013م
- [7] أحمد خالد علام، سمير سعد، مصطفى محمد الدينارى، "التخطيط الإقليمي"، مكتبة الأنجلو، الطبعة الأولى، القاهرة، 1995م
- [8] Darwent, D, F, growth poles and growth centers in regional planning, areview, in Friendman J, and Alonso, w, eds, regional policy readings in the theory and application• the mit press, massa, 1975
- [9] أبوبكر خالد متولي، "الإطار العام للتخطيط الإقليمي"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1970
- [10] مروة مصطفى احمد " قياس القدرة الاستقبلية العمرانية كمؤشرة لاولوية التنمية"، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2003
- [11] د عمرو على الصبان " تطوير مناهج مشروعات التنمية الإقليمية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد"، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2007
- [12] <https://www.slideshare.net/DuncanSmith/polycentric-cities-and-sustainable-development>
- [13] أحمد محمد السيد مرزوق " دور الظهير الصحراوي فى صياغة استراتيجيات التنمية العمرانية الإقليمية " كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2010.
- [14] <https://newhavenurbanism.files.wordpress.com/2015/06/figure-1-types-of-regional-organization.jpg>
- [15] لندن 2017: <http://www.london.gov.uk>
- [16] خريطة المملكة المتحدة (بريطانيا). <http://artravelers.com/c/22625>
- [17] لوتون 2017: <http://www.luton.gov.uk/>
- [18] نورثامبتون 2017: <http://www.northampton.gov.uk/>
- [19] ليدز 2017: <http://www.leeds.gov.uk>
- [20] نوتنجهام 2017: <http://www.nottingham.gov.uk/>
- [21] <https://about-france.com/in-brief.htm>
- [22] Jones Mark Tewdwr•Peter Hall، "التخطيط العمراني والإقليمي"، ترجمة أسامة سعد خليل إبراهيم، دار الملك سعود للنشر، الرياض 1437هـ (2016م)
- [23] رانيا أدهم المسلمي، "المدن الجديدة في مصر بين المستهدف والواقع"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مارس 2012 م.
- [24] خرائط كوريا الجنوبية: [https://www.researchgate.net/figure/262847623\\_fig1\\_Fig-1-Map-of-study-area-South-Korea-includes-16-provinces-of-Seoul-A01-Busan-A02](https://www.researchgate.net/figure/262847623_fig1_Fig-1-Map-of-study-area-South-Korea-includes-16-provinces-of-Seoul-A01-Busan-A02)
- [25] [https://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/korea/index\\_e.htm](https://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/korea/index_e.htm)
- [26] دراسة بعنوان "تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات 2013، <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html>
- [27] [nss.ie/pdfs/Completea.pdf](http://nss.ie/pdfs/Completea.pdf)
- [28] [nss.ie/pdfs/Completea.pdf](http://nss.ie/pdfs/Completea.pdf)

- [29] إعادة ترسيم مصر إلى اقاليم تنموية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وزارة الاسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية، اغسطس 2013 م
- [30] موقع وزارة التجارة والصناعة، 2008 م

[31] [http://theexecutivesforum.com/wp-content/uploads/2009/10/-](http://theexecutivesforum.com/wp-content/uploads/2009/10/)

## **SUGGESTED GUIDING MODEL TO ACHEIEVE REGIONAL DEVELOPMENT TO HELP GETTING OUT OF THE NARROW VALLY IN EYGEPT**

### **ABSTRACT**

Starting from January 2011 Egyptian revolution, Egypt has started the way for achieving its development. Regardless the emerged obstacles, the thinker, and scientists started to prepare different development projects and polices in urban development, some of them got reviewed, others reinvented and the rest of them started to be implemented.

The General Authority for Urban Planning announced the project of Egypt 2050 that depends on different development cores (Suez Cana, Red Sea, Mediterranean Sea, Sinai development, and the new capital city)

The main aim of this project was to overcome the highly increasing population that is expected to reach 145 million. This research discusses one of these development axes، Red Sea axe، from regional planning scale. Based on different strategies and theories of regional development and based on the international experiences in this field.

The purpose of this research is to develop a framework for regional development. Based on one of Egyptian regions that is located in Red Sea axe، (lower Egypt region) and this is considered as the second region in its area that represent 16.17% of total area of Egypt with population not exceeding 4% of total population.

The research concerns one of the locations in this region that is facing the red sea and has a huge natural potentialities، it is called Ras-Banas. The research aims to make this area one of the development poles and to be the region capital، which attracts population. The developed framework for regional development will be applied to this area to reach a theoretical model for developing Egyptian regions that achieve a real development to attract population from the narrow valley to the spread regions to achieve the required balance between population and area.